# الفصل السادس

# الجيش وحزب الرفاه : انقلاب

## 28 شباط 1997

# الفصل السادس

# الجيش وحزب الرفاه : انقلاب

# 28 شباط 1997

شهدت السنوات القليلة التي أعقبت وفاة توركوت أوزال بروزاً ملحوظاً لحزب الرفاه الإسلامي في المشهد السياسي التركي، وقد اتضح ذلك من نتائج الانتخابات البلدية في عام 1994، ثم الانتخابات البرلمانية في عام 1995 التي مهدت لتشكيل حكومة ائتلافية في حزيران 1996 برئاسة نجم الدين أربكان، رئيس ذلك الحزب. ومع أن فوز حزب الرفاه في الانتخابات الأخيرة كان نسبياً، وضمن إطار العملية السياسية الديمقراطية في تركيا إلاّ أن القوى العلمانية، وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية التركية، عدّت ذلك نذيراً بتقويض النظام العلماني وإقامة نظام حكم إسلامي في البلاد. وقد حاولت تلك القوى حرمان حزب الرفاه من ثمرة فوزه في الانتخابات البرلمانية من خلال عرقلة مساعيه لتشكيل حكومة ائتلافية برئاسته. وعندما تشكّلت تلك الحكومة في حزيران 1996 عملت القوى العلمانية، مدعومةً من جهات خارجية، من أجل الإطاحة بها. وقد تحقق لها ذلك عبر انقلاب عسكري أجبر رئيس الحكومة أربكان على تقديم استقالته في حزيران 1997. وسنحاول في هذا الفصل توضيح عوامل بروز حزب الرفاه ووصوله إلى سدة الحكم في تركيا، ثم نتابع موقف المؤسسة العسكرية من هذا الحزب لغاية الإطاحة بحكومة أربكان في عام 1997.

## . صعود حزب الرفاه

تأسس حزب الرفاه، الذي يُعد امتداداً لحزب السلامة الوطني، في عام 1983 بعد موافقة المؤسسة العسكرية على تشكيل أحزاب سياسية جديدة في البلاد تمهيداً للانتخابات البرلمانية التي جرت في 6 تشرين الثاني 1983، إلاّ أن حزب الرفاه لم يُشارك في تلك الانتخابات، بالرغم من أنه قدم طلباً لإجازته منذ 19 تموز 1983. ويعود سبب ذلك إلى اعتراض مجلس الأمن القومي التركي أكثر من مرة على عدد من أسماء هيئته التأسيسية بحيث تأخرت إجازته حتى أيلول 1983، أي بعد المدة المقررة للتأهل لدخول انتخابات ذلك العام [1]. وقد تولى رئاسة الحزب أحمد تكدال بدلاً من علي توركمَن الذي اعترض عليه مجلس الأمن القومي. وبعد رفع الحظر عن مشاركة السياسيين القدماء في النشاط الحزبي بعد استفتاء 6 أيلول 1987 عقد الحزب مؤتمرا في 11 تشرين الثاني1987 وانتخب نجم الدين أربكان رئيساً للحزب بأغلبية الأصوات [2].

شارك حزب الرفاه في الانتخابات البلدية عام 1984 وحصل فيها على 4,4 % فقط من الأصوات. أما في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 29 تشرين الثاني 1987 فقد حصل الحزب

على 7,2 % فقط من أصوات الناخبين ولم يحصل على أي مقعد في المجلس الوطني التركي الكبير بسبب إخفاقه في الحصول على الحد الأدنى المطلوب لذلك من أصوات الناخبين، أي نسبة 10 %.

تحسّنت حظوظ حزب الرفاه نسبياً في الانتخابات البلدية التي جرت في 26 آذار 1989 عندما حصل على نسبة 8,8 % من الأصوات، وفاز بمنصب العُمدة(أي رئيس بلدية كُبرى) في خمس مدن كبيرة ورئاسة 100 دائرة بلدية. كما تمكن الحزب من تحقيق نجاح ملحوظ في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 20 تشرين الأول 1991. وكان حزب الرفاه قد شارك في تلك الانتخابات ضمن ما يمكن عدّه جبهة غير مُعلنة مع حزبين هما ؛ حزب العمل القومي " MÇP " وحزب الديمقراطية الإصلاحي " IDP "، عُرفت باسم " الاتفاق المقدس ". وقد حصلت الجبهة على 16.9 % من أصوات الناخبين وضمنت لها 62 مقعداً في المجلس الوطني التركي الكبير. ولم يمضِ وقتٌ طويل على افتتاح المجلس الجديد حتى انفرط عقد هذه الجبهة إذ انفصل نواب حزب العمل القومي وحزب الديمقراطية الإصلاحي، البالغ عددهم حوالي ثلث نواب الجبهة، عن نواب حزب الرفاه. ومهما يكن فإن انتخابات عام 1991 حققت مكسباً لحزب الرفاه بحصوله على حوالي 40 مقعداً في المجلس الوطني التركي الكبير. وهكذا نجح أربكان في العودة إلى المجلس الوطني الكبير رئيساً لحزب له ثقل نسبي، وقد شكّل نواب الحزب كتلة معارضة جِدِيّة ومؤثرة داخل المجلس[3].

حقق حزب الرفاه أول نجاح رئيسي في الانتخابات البلدية التي جرت في 27 آذار 1994 بحصوله على نسبة 19,1 % من الأصوات، ومن مجموع 76 محافظة فاز الحزب بمنصب العُمدة في 29 مركز محافظة، من بينها اسطنبول وأنقرة،

ورئاسة 400 دائرة بلدية في مدن وبلدات مُختلفة، بما فيها مُعظم البلدات ذات الغالبية الكردية في جنوب شرق البلاد [4]. أما أبرز نجاح لحزب الرفاه فقد تحقّق في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 24 كانون الأول 1995 عندما احتل المركز الأول فيها بحصوله على نسبة 21,38 % من الأصوات [5]، وضمن بذلك 158 مقعداً من مجموع 550 مقعداً في المجلس الوطني التركي الكبير. وهكذا كان مُتعذراً تشكيل أي حكومة جديدة من دون ائتلاف مُعظم الأحزاب اليمينية واليسارية والعلمانية، فيما كان يكفي تشكيل مثل هذه الحكومة عبر ائتلاف يضم حزب الرفاه وأحد الحزبين اليمينيين ؛ حزب الطريق المستقيم أو حزب الوطن الأُم. وبذلك فرض حزب الرفاه نفسه حجراً للزاوية في أي تشكيلة حكومية يُراد لها الاستقرار والاستمرار[6].

كان حزب الرفاه أول حزب إسلامي التوجه يحتل مثل هذا المركز في انتخابات برلمانية منذ قيام الجمهورية التركية في عام 1923. وكان هذا الأمر حصيلة عوامل عديدة، منها ما يتعلق بحزب الرفاه، وما يتعلق بأوضاع تركيا العامة، وكذلك بعض التطورات الدولية التي شهدها العالم منذ مطلع التسعينات.

إن أهم العوامل المتعلقة بحزب الرفاه تتمثل في برنامجه وتنوع خطابه السياسي الذي جذب شرائح مختلفة من مجتمع تركيا، وقوة تنظيمه ودور تنظيماته الحزبية في حشد التأييد الشعبي له، والخدمات المُقدمة للسكان في المدن والبلدات التي فاز فيها مرشّحي الحزب بمنصب العُمدة ورئاسة البلديات.

لم يكن برنامج حزب الرفاه وخطابه السياسي جديداً كلياً، إذ سبق لنجم الدين أربكان طرح قسم منه منذ عام 1969 في إطار ما عُرف بالرؤية القومية " مِللي كوروش – Milli Görüş "، والتي تعني ضمناً الرؤية الإسلامية لدى أربكان لأن مصطلح " المِلة "في المفهوم الإسلامي يعني الأُمة أو الطائفة الدينية أيضاً. وجاءت الرؤية القومية بمثابة بيان عن أيديولوجية حزب النظام الوطني، الذي أسسه أربكان بعد مدة قصيرة، وانتقلت بعد ذلك إلى حزب السلامة الوطني في السبعينات كما ذكرنا سابقاً [7].

ركّز حزب الرفاه في بداية تأسيسه على عنصرين أساسيين وهما ؛ التطور الروحي القائم على أساس الإسلام، والتطور المادي القائم على أساس التصنيع، لأنهما سيُمكنان تركيا من انتهاج سياسة خارجية مستقلة غير خاضعة للنفوذ الغربي. وأكّد الحزب أن التطور المادي لن يكون متكاملاً إن لم يسبقه تطور روحي، وعدّ اعتناق الأتراك للإسلام قبل ألف عام نقطة البداية للتاريخ التركي. وانتقد الحزب محاولات تغريب Westernization تركيا خلال القرنين الماضيين، والتي أدت إلى انحلال العقيدة والتقاليد والثقافة القومية، وبالتالي سقوط الدولة العثمانية. وعدّ الحزب الحضارة الغربية والصهيونية مصدراً لكل شر، ولمشكلة تخلف البلاد. وأن الإمبريالية والصهيونية عملتا على مدى قرنين من الزمان على حقن فكرة تقليد الغرب في أذهان الأتراك. ونتيجةً لذلك ظهر منظوران في تركيا ؛ الأول "الرؤية القومية " التي يمثلها حزب الرفاه، ومنظور المقلدين " Taklitçiler "للغرب التي تمثلها الأحزاب السياسية الأُخرى في البلاد. كما انتقد النظام السياسي العلماني في تركيا لأنه فُرض على الأُمة ولا يمثل إرادتها، ودعى إلى إقامة ديمقراطية تعددية حقيقية تُمثل إرادة الأُمة. وعدّ الحزب كل قمعٍ لحرية الضمير والإرادة والعقيدة أمراً متعارضاً مع العلمانية التي لا تعني معاداة الدين، بل حماية حرية العقيدة والإرادة من أي انتهاكات. وانتقد الحزب توجهات سياسة تركيا الخارجية أيضاً، وأكد على الوحدة الإسلامية العالمية. وكان هنك تأكيد واضح من قبل الحزب منذ منتصف الثمانينات على قضايا الدمقرطة Democratization والحرية وحقوق الإنسان، وكانت هذه المسائل من ضمن الشعارات الرئيسة في حملته الانتخابية عام 1987، فضلاً عن شعارات أُخرى ركّزت على الجوانب الروحية والأخلاقية، وهاجمت مظاهر الفساد الأخلاقي في البلاد التي عدّها من نتائج تقليد الغرب، ودعت إلى التمسك بالرؤية القومية والابتعاد عن صندوق النقد الدولي والجماعة الاقتصادية الأوربيةE.E.C. وقد حظيت هذه الشعارات بتأييد قسم من الناخبين الإسلاميين في عقد الثمانينات [8].

ومنذ بداية التسعينات بدأ حزب الرفاه بالتركيز في خطابه السياسي على شعار جديد هو "النظام العادل – Adil Düzen "، وحسب رأي أحد الباحثين أن المقصود بهذا ضمناً كان " النظام الاسلامي "، إلاّ أنه لم يكن ممكناً التصريح بذلك في وثائق الحزب وأدبياته لأن الدستور والقوانين تفرض حظراً على أي نشاطات سياسية ذات طبيعة دينية[9]. ويستند النظام العادل على ميثاق نظري قدمه مجموعة من أساتذة الجامعة بقيادة كل من سليمان قره كوله" S. Karagülle " وسليمان آق دميرS.Akdemir " " إلى حزب الرفاه في عام 1985، وقد أدمج أربكان هذا الميثاق تدريجياً في برنامج حزب الرفاه. ومنذ حملة حزب

الرفاه للانتخابات البرلمانية في عام 1991 بدأ الحزب استخدام النظام العادل شعاراً له، وقد نُشر على شكل كراس في ذلك العام باسم أربكان بعنوان النظام الاقتصادي العادل " Adil Ekonomik Düzen "[10]. وكان الغرض من تبني النظام العادل مخاطبة جمهور الناخبين جميعاً وكسب أصواتهم لصالح حزب الرفاه من خلال تغطية النظام العادل لكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تهم جميع الناخبين وليس ذوي التوجهات الاسلامية حصراً. وعلى أي حال فإن تبني حزب الرفاه للنظام العادل لا يعني تخليه عن برنامجه وشعاراته السابقة، إذ أن النظام العادل كان بمثابة صياغة جديدة للرؤية القومية في فترة ما بعد الحرب الباردة [11].

أكّد النظام العادل على ضرورة انتهاج سياسة خارجية مُستقلة، وعلى الوحدة الإسلامية، وعلى الديمقراطية والحرية الدينية وحقوق الإنسان. كما أعلن أن الهدف إقامة تعاون إسلامي في مواجهة الرأسمالية والنظام العالمي الجديد، وخلال الحملة الانتخابية عام 1991 أعلن أربكان شعار النظام العادل بوصفه " مُعادياً للرأسمالية والإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ". ووفقاً لأربكان فإن التعاون بين العالم الإسلامي الذي دعى إليه النظام العادل يمكن تحقيقه من خلال تأسيس منظمة أُمم مُتحدة إسلامية، ومنظمة دفاعية بين الدول الإسلامية، واتحاد اقتصادي اسلامي، وعملة إسلامية مشتركة، ومنظمة ثقافية مُشتركة. وعلى غرار الرؤية القومية هاجم النظام العادل الأحزاب السياسية اليمينية واليسارية في تركيا لأنها مُقلدة للغرب وموالية له، وأنها تُدمّر الجانب الأخلاقي، وتعتمد الجانب المادي، وليس الروحي، كأساس للنظام في المجتمع. كما أنها تأخذ بنمط تطور كولونيالي تحت رعاية الغرب، وتنتهج سياسة خارجية تابعة له أيضاً، وأنها تظلم الطبقات الأفقر من خلال الربا وتخفيض قيمة العُملة التركية، وفرض ضرائب غير عادلة، وتوزيع القروض والاعتمادات المصرفية بشكل غير عادل أيضاً [12]. وفضلاً عن ذلك فإن تلك الأحزاب المُقلدة مناوئة للديمقراطية والعلمانية وتمارس العداء ضد الدين وتظلم المسلمين في البلاد. وأن تلك الأحزاب أقامت نظام عبودية في البلد بتطبيق توجيهات الصهيونية وصندوق النقد الدولي، وأن كل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية هي من نتائج تقليد الغرب. وفي خطاب موسع له أمام المؤتمر الرابع للحزب في عام 1993 وصف أربكان تلك الأحزاب بأنها" ترقص على أنغام يعزفها شخص آخر " [13]، وحسب رأي أربكان فإن داء التقليد يجب أن يُستأصل مثل داء السرطان، وأن أصل هذا الداء هو القوى الإمبريالية والصهيونية التي " تحقن " التقليد في الأمة التي يريدون استغلالها، وإذا لم تتمكن الأمة معالجة نفسها من هذا الداء فسوف تمر بعدد من المراحل قبل أن تضمحل.

وانتقد النظام العادل كلاً من النظامين الرأسمالي والشيوعي، فالأول يُدمر الهدوء والحرية والعدالة والرفاهية والاحترام، والثاني يجلب التعاسة من خلال إلغاء مبدأ الربح والملكية الخاصة والسوق الحرة والاستثمار الخاص. وكلا النظامين من نتاج الحضارة الغربية يعطيان الأولوية للقوة وليس الحق. وقد بيّن أربكان أن حزبه سيقيم النظام العادل إذا وصل إلى السلطة، وسيوفر ذلك الأرضية اللازمة لكتابة دستور منسجم مع عقيدة الأمة وعاداتها وتقاليدها، وإن إحلال النظام العادل محل النظام المُقلد للغرب سيؤدي إلى تغيير السياسة القومية في مجالات التعليم والثقافة والفنون والاقتصاد والقضايا الاجتماعية [14].

وهذا التغيير سيكون في اتجاه التوحد بين الأمة والدولة من خلال تعزيز دور الدولة في خدمة الأمة، واحترامها للحريات وحقوق الإنسان، وتحقيق العدالة الاجتماعية، بدلاً من نموذج الدولة التي هي بمثابة " حارس سجن " تسعى الأحزاب المُقلدة للغرب إلى الحفاظ عليها[15].

وفضلاً عما سبق كان هناك مبدأ آخر في النظام العادل تسبب لاحقاً في خلق مشكلة للحزب أمام المحكمة الدستورية وهو مبدأ التعددية القانونية، ويُقصد بذلك أن لكل مواطن الحق في أن يختار بحرية النظام القانوني الذي يُفضله. ووفقاً لأحد المثقفين البارزين في الحزب فإن هذا المبدأ يُعزّز الحرية الفردية أكثر، ويُقيم نمطاً من الديمقراطية أكثر تقدماً. فلكل إنسان بالغ أن يتبع النظام القانوني الذي يُريده إسلامياً كان أو مسيحياً أو يهودياً، وحتى القانون العلماني، وتثبت الدولة ذلك في سجلاتها [16].

ولم يكن ممكناً أن يتجاهل الخطاب السياسي للحزب المسألة الكردية، إحدى أكثر القضايا أهميةً في تركيا، من أجل كسب أصوات الناخبين الكرد. والواقع أن نجم الدين أربكان حظي بدعمٍ غير قليل من الناخبين الكرد في المحافظات الجنوبية الشرقية منذ أيام حزب السلامة الوطني في السبعينات، واستمرت أهمية التصويت الكردي منذ تأسيس حزب الرفاه أيضاً. ومع أن قسماً من الناخبين الكرد صوّتوا لصالح حزب الرفاه في الانتخابات المحلية والبرلمانية بسبب توجهاتهم الإسلامية، إلاّ أن رؤية الحزب للمسألة الكردية، وموقعها في خطابه السياسي كانت ذات تأثير في تحديد موقف الناخبين الكرد أيضاً.

كانت نظرة حزب الرفاه إلى المسألة الكردية مغايرة لنظرة ألأحزاب السياسية الأخرى في تركيا، إذ رأى أن الدولة هي التي تسببت في ظهور هذه المسألة من خلال قرار جعل القومية التركية الأساس الوحيد للدولة التركية، وهذه السياسة أبعدت الكرد عن الجمهورية التركية وجعلتهم ينفرون منها، ولو كانت الدولة قائمةً على أساس الإسلام لما أُقصي الكرد عنها [17]. وكان الحزب يرى أيضاً أن للمسألة ثلاثة أبعاد، البُعد الأول هو مشكلة إهمال تلك المحافظات اقتصاديا، والثاني هو القضية الكردية أي مسألة الهوية الكردية، أما البُعد الثالث فهو " الإرهاب "، وهذه الأبعاد مترابطة بشكل وثيق، وأن الحزب سيسعى إلى معالجتها. وعمل الحزب على جذب مزيد من الكرد إلى جانبه من خلال خطابه السياسي حول المسألة الكردية. فقد تبنّى الحزب باستمرار موضوع إلغاء الأحكام العُرفية وحالة الطوارئ في المحافظات الكردية، وعبّر عن رغبته في حل المسألة حلاً سياسياً، والعمل على تخفيف القيود المفروضة على اللغة الكردية. وأكّد على وحدة الجميع في ظل الإسلام. وخلافاً للأحزاب السياسية التركية الأُخرى لم يكُن الرفاه مُعادياً للهوية الكردية، وكان أربكان يذكر عبارة " الهوية الكردية " أحياناً. كما أن أربكان كان يُرسل دورياً فِرَقاً إلى المحافظات الكردية لدراسة الأوضاع والقضايا هناك ورفع تقارير عنها. ومع أن حزب الرفاه كان حريصاً على عدم انتقاد اسلوب الجيش في التعامل مع المسألة الكردية بشكل صريح، إلاّ أنه كان يشير في تقاريره إلى معاناة الكرد هناك. فعلى سبيل المثال أشار تقرير الحزب لعام 1994 أن قسماً كبيراً من سكان تلك المحافظات يُعاملون كمُتهمين مُحتملين، وأن الناس يُرحّلون من قراهم قسراً [18].

لا شك أن برنامج حزب الرفاه وشعاراته جذبت مزيداً من أصوات الناخبين في تركيا، وساهمت في إحرازه المرتبة الأولى في الانتخابات البرلمانية عام 1995. فقد أظهر استبيان للرأي أُجري في عام 1996 لمعرفة دوافع التصويت لصالح حزب الرفاه أن 20,9 % أيدوه بسبب دفاعه عن القيم الدينية، و 13,4 % أيدوه لأنه تعهد بإقامة " النظام العادل "، و 12,5 % أيدوه لأنه يُبجل القيم القومية والأخلاقية [19].

تميّز حزب الرفاه عن بقية الأحزاب السياسية في تركيا من حيث قوة تنظيمه، وفعّالية تنظيماته في تنفيذ سياسات الحزب، ودوره في حشد التأييد الشعبي له. والحقيقة أن الحزب يمكن أن يُعد أول حزب جماهيري حديث في البلاد [20].

أن مهمة بناء وإعداد هذا الهيكل التنظيمي استلزمت الكثير من الجهد والوقت، فقد بدأ الحزب منذ عام 1984 بإنشاء تنظيم واسع الانتشار أدى رجال الأعمال الإسلاميون دوراً مهماً فيه. وبحلول عام 1987 كان الحزب قد أسس شبكة تنظيمية للحزب في جميع مراكز محافظات البلاد البالغ عددها 67 محافظة في ذلك الوقت، وفي 600 وحدة إدارية أصغر ضمنها [21].

كان تنظيم حزب الرفاه تنظيماً هرمياً، والأوامر الصادرة من قيادته غير قابلة للمناقشة.وكانت الهيئة القيادية في الحزب تتألف من نجم الدي أربكان، وشوكت قازان.Kazan Ş، وأوغوز خان أصيل تورك O.Asilürk، ورجائي كوتان R.Kutan، وفهيم أداك F.Adak، وعلي أوغوز A.Oğuz. وتتمتع هذه الهيئة بسلطة واسعة واحترام داخل الحزب. وتمتع أربكان بمكانةٍ لا ينازعه عليها أحد، ففي المؤتمر الثالث للحزب في تشرين الأول 1990 كان أربكان المُرشح الوحيد لرئاسة الحزب، وكذلك الحال في مؤتمره الرابع في تشرين الأول 1994، وهو يتخذ جميع القرارات المهمة الخاصة بالحزب، كما يحدد قائمة المرشحين لانتخابات المجلس الإداري العام للحزب Genel Idare Kurulu، ولعضوية مؤتمر الحزب، ومرشحيه في الانتخابات البرلمانية [22]. ووفقاً للصحفي والكاتب التركي جنكيز تشاندار فإن حزب الرفاه بأكمله استند إلى قوة أربكان، وحيث أنه حزب إسلامي " فإن أربكان أشبه بالشيخ الذي يملك حق الاجتهاد " [23].

كانت شبكة تنظيمات الحزب المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد تقوم بتنفيذ السياسات التي تُقررها قيادة الحزب، كما ركّزت هذه الشبكة الواسعة، المنظمة تنظيماً دقيقاً، على إقامة صلة وثيقة مع المواطنين بهدف كسب أصواتهم لصالح الحزب. وكانت تلك التنظيمات تتابع عن قرب أحوال المواطنين، وتجمع معلومات عن ظروفهم المعيشية، ومن يحتاج المساعدات منهم لتقديمها اليهم. كما كان أعضاء الحزب يحرصون على أداء الواجبات الاجتماعية في مناطق مسؤوليتهم مثل حضور حفلات الزواج والختان، ومجالس العزاء، وزيارة المرضى ومساعدتهم، وايجاد فُرص عمل للعاطلين وما إلى ذلك. وكانوا يؤدون مهامهم تلك بحماس كبير بوصفه واجباً دينياً أيضا. ووفقاً لأحد الباحثين كان الحزب " قبل انتخابات 1995 يعمل من حيث الجوهر كوكالة خدمة اجتماعية Social Welfare Agencyوليس كحزب سياسي " [24]. فضلاً عن عقد لقاءات مع المواطنين في البيوت والأماكن العامة لغرض شرح برنامج وشعارات الحزب لهم، وتوزيع شرائط فيديو وتسجيلات صوتية عليهم للغرض ذاته. وبخصوص هذا النشاط الأخير كان لدى الحزب

أكثر من 300,000 متطوع من المعلمين والخطباء أثناء الحملة الانتخابية البرلمانية في عام 1995 [25]. وقد استفاد الحزب من التكنولوجيا الحديثة لتكوين قاعدة بيانات عن أعضاء الحزب وقاعدته الانتخابية، وكانت هذه البيانات تُستخدم من قبل كوادر الحزب لمتابعة ظروف المواطنين في المناطق التابعة لهم وتقديم المساعدات لمن يحتاجها. وفي هذا الصدد أوضح فاضل قليج F.KiliÇ رئيس مركز التنسيق الانتخابي لحزب الرفاه في اسطنبول أن الحزب يتابع النشاطات في مختلف المناطق عبر شبكة من أجهزة الحاسوب والفاكس، ومن خلال عدد كبير من الناشطين [26]. ونتيجةً لكل هذه النشاطات ازداد عدد أعضاء الحزب بشكل متزايد ليصل إلى نحو 4 ملايين في منتصف التسعينات حسب بعض المصادر [27]، ناهيك عن عدد لا يستهان به من خارج الحزب قرروا التصويت له في الانتخابات بسبب متابعته لأحوالهم، ومساعدتهم على مواجهة مصاعب الحياة ومشكلاتها. وقد أشار أحد القياديين في حزب الرفاه، وهو ياسين خطيب أوغلو إلى أهمية نشاط الحزب في هذا المجال قائلاً " من يعيش مع الشعب، من يفهم الشعب ويشعر بشعوره، يكسب ثقة الشعب وتأييده " [28].

وربما يكون مناسباً أيضاً الإشارة إلى مقال نشرته صحيفة نيويورك تايمز في 16 كانون الثاني 1996 كتبه أحد مراسليها حول نشاط تنظيمات حزب الرفاه في إحدى مناطق مدينة قونية، وأثر ذلك في توسيع قواعده. فقد جاء في المقال " أن حزب الرفاه... لم يترك شيئاً للمصادفة أو الحظ "، ثم يصف حرص تنظيمات حزب الرفاه على متابعة شؤون الناس. ففي كل حي توجد مجموعة تتألف من 6 من المنتمين لحزب الرفاه يتابعون عن كثب حياة الناس الذين يقطنون فيه، ويرسلون تقارير عن المرضى والفقراء، وحالات الولادة والزواج والمآتم، إلى عمدة المدينة وهو من حزب الرفاه أيضاً. ويمضي المقال إلى ذكر زيارة مفتش من حزب الرفاه إلى كل بيت في تلك المنطقة، التي يبلغ عدد أحيائها 14 حياً يقطن فيها 40,000 نسمة، لم يسبق وأن زارهم احد. ويعلق كاتب المقال قائلاً " وبينما تتصارع الأحزاب التقليدية التركية الأخرى في أنقرة من أجل حقائب وزارية بلا وزارة، فإن حزب الرفاه يكسب القواعد هنا... " [29].

ولا يكتمل الحديث عن دور تنظيمات حزب الرفاه دون الإشارة إلى الدور المهم الذي أدته اللجان النسوية المرتبطة بالحزب في حشد التأييد له، وتوسيع قاعدته الانتخابية. وكانت بعض الأوساط داخل الحزب قد شعرت بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة بالنسبة للحزب. ويُعد رجب طيب أردوغان، الذي كان مسؤول تنظيم الحزب في اسطنبول في ذلك الوقت، من أكثر المتحمسين للموضوع. ومنذ عام 1989 بدأت حملة تثقيف للنساء القريبات من دوائر الرفاه لتشكيل لجان نسائية، وقام أردوغان نفسه بتثقيف وتدريب المجموعة الأولى منهن. ونظراً لأن دستور عام 1982 كان يحظر على الأحزاب السياسية تشكيل فروع نسائية لها فإن فروع المرأة في حزب الرفاه كانت تمارس دورها بوصفها نشاطات لجان تحت إشراف قسم العلاقات العامة في الحزب [30]. والحقيقة أن النساء العاملات في هذه اللجان حطمن الصورة النمطية عن كون المرأة الإسلامية سلبية سياسياً ويقتصر اهتمامها على شؤون المنزل، إذ قدمن نموذجاً للمرأة التركية الإسلامية الواعية سياسياً [31].

وعلى غرار تنظيمات الحزب انتشرت لجان المرأة تدريجيا في أنحاء البلاد، وفي نهاية عام 1996 كانت تلك اللجان موجودة في جميع المحافظات التركية [32]، وفي غضون 6 سنوات من بدء نشاط تلك اللجان بلغ عدد النساء المُسجلات في حزب الرفاه حوالي المليون [33]، وهذا مؤشر واضح على أهمية دور تلك اللجان. وقد ساهمت لجان المرأة أيضاً، من خلال نشاطاتها الميدانية الاجتماعية والثقافية، في تعزيز صورة حزب الرفاه كحزب معني بمتابعة أحوال الناس ومساعدتهم والتخفيف من معاناتهم. وقامت تلك اللجان بحملات مُكثفة من بيت إلى بيت، وأجرت لقاءات مباشرة مع الناخبات لكسب أصواتهن لصالح حزب الرفاه. لقد أدرك حزب الرفاه أهمية وتأثير صوت المرأة، وبذلك أخذ في الحسبان الأهمية الثقافية لمركز المرأة في داخل العائلة أيضاً، وقدّم الحزب نفسه في صورة " حزب لكل العائلة " [34].

أما بالنسبة لتمويل الحزب وحملاته الانتخابية، ونشاطاته الاجتماعية، فكان يعتمد أساساً على الدعم المالي القوي من الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية التي يمتلكها برجوازيون إسلاميون من الأناضول، والتي انتظمت في إتحاد الـ " موسياد - MÜSIAD " [35]. كما كان الحزب يحصل على دعمٍ مالي من تنظيمات " الرؤية القومية "، التي تأسست في بعض أقطار أوربا منذ السبعينات، وكانت لها علاقات وثيقة مع نجم الدين أربكان [36]، يُضاف إلى ذلك التبرعات التي يحصل عليها الحزب من الأعضاء المسجلين فيه. وثمة نشاطات وخدمات اجتماعية أُخرى ساهمت في كسب التأييد لحزب الرفاه دون تحميله عبئاً مالياً، ونعني بذلك النشاطات والخدمات التي قدمتها الدوائر البلدية التي فاز حزب الرفاه برئاستها في الانتخابات البلدية، والتي كانت تعتمد على المخصصات المالية الحكومية وموارد البلديات.

كانت الانتخابات البلدية، أو المحلية، التي تجري كل خمسة أعوام في تركيا محط اهتمام الأحزاب السياسية فيها، إذ أن نتائجها كانت مؤشراً على مدى ثقل الأحزاب وأهميتها على الخارطة السياسية في البلاد. وكان منصب العُمدة في مراكز المحافظات، ورئاسة البلدية في المدن والقصبات، يوزّع على تلك الأحزاب بحسب نتائج تلك الانتخابات. وبالنسبة إلى حزب الرفاه فإن أهميتها لم تكن تقتصر على ذلك فقط، بل تتعداها إلى إمكانية استثمار نتائج تلك الانتخابات لكسب المزيد من الدعم والتأييد للحزب من خلال العمل على تحسين الخدمات للسكان. وقد سبقت الإشارة إلى النتائج التي حققها حزب الرفاه في الانتخابات البلدية للأعوام 1984 و 1989، ثم النجاح المهم في انتخابات عام 1994، عندما فاز مرشحو الحزب بمنصب العمدة في مراكز 28 محافظة، من بينها محافظات اسطنبول وأنقرة وقونية وديار بكر وقيصري وأرضروم، ورئاسة 400 دائرة بلدية في أنحاء مُتفرقة من البلاد. وكانت البلديات التي فاز حزب الرفاه بإدارتها تضطلع بمسؤولية الشؤون المحلية لثلثي سكان تركيا، أي حوالي 40 مليون نسمة [37]، كان أكثر من ربعهم في مدينة اسطنبول التي كان عدد سكانها 12 مليون نسمة [38].

كان أداء دوائر البلدية التي حاز عليها حزب الرفاه أفضل بكثير من أدائها في عهود رؤساء بلديات علمانيين سابقين على مستوى الخدمات البلدية ومحاربة الفساد والمحسوبية. وفضلاً عن ذلك أولت اهتماماً غير مسبوق بمسألة الخدمات الاجتماعية،

وتقديم المساعدات المختلفة للناس مما أدى إلى كسب المزيد من الأصوات لصالح حزب الرفاه في الانتخابات البرلمانية عام 1995. ففي اسطنبول كان أداء عُمدة المدينة رجب طيب أردوغان جيداً، إذ حقق تقدماً في مجالات حل مشاكل المياه، والمواصلات، ورفع القُمامة، والعمل على تخفيف تلوث البيئة، والعناية بالمعالم التاريخية للمدينة، فضلاً عن تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية للمرضى والمعوقين والفقراء [39]. وقد حصلت بلدية اسطنبول الكُبرى برئاسة أردوغان على " جائزة طوكيو" في عام 1995 " كأفضل بلدية في العالم من حيث الانجازات المتحققة لسكانها " [40]. أما مظفر دوغان، رئيس بلدية باغجلي إيفلر Bahçelievler في ضاحية اسطنبول، وهو من الرفاه أيضاً، فقد قام بتوزيع 1500 طن من الفحم مجاناً في موسم الشتاء على العوائل الفقيرة، ومواد بقالة على 3500 عائلة في شهر رمضان، وملابس لـ 100 طالب جامعي، كما دفع تكاليف مراسيم ختان 1000 طفل. وكذلك فعل محمد سَكْمَن رئيس بلدية كارتال Kartal في اسطنبول، إذ قام بتوزيع الفحم والمربى والملابس والصابون على الفقراء. كما تغير حال مدينة سنجان كثيراً بعد حصول الرفاه على رئاسة بلديتها، بعد أن كانت تُعرف سابقاً بـ " سنجان الموحلة "[41]. واتخذت دوائر بلدية أُخرى تابعة لحزب الرفاه إجراءات عديدة لمحاربة الفساد والرذيلة الأخلاقية، وتشجيع المظاهر الإسلامية في المجتمع [42]. كما عُرفت إدارة بلديات الرفاه إجمالاً بالأمانة والنزاهة، وكان هناك اعتراف واسع بنجاحها. ويقولُ أحد الباحثين المتخصصين في تاريخ الحركة الإسلامية في تركيا بهذا الصدد " منذ انتخابات آذار 1994 قدم من تولى مناصب العُمدة من حزب الرفاه خدمات أفضل ممن سبقوهم، وعملوا بجد من أجل تحسين الخدمات العامة، وقد قلّلوا الفساد والمحسوبية في البلديات، وعملوا بمهنيةٍ أكثر من الأحزاب اليمينية واليسارية " [43]. ومما يُعزّز هذا التقييم الدراسة التي قامت بها مؤسسة " الدراسات المتوازنة " في جميع أنحاء تركيا لقياس الرأي العام حول الانتخابات، ونشرتها في نهاية عام 1996. فقد أظهرت نتائج الدراسة أنه إذا تم إجراء الانتخابات في ذلك الوقت، فإن البلديات التي يرأسها مُنتمون إلى حزب الرفاه سوف تحصد 32 % من الأصوات في عموم تركيا، أما في اسطنبول فسوف تحصد 43 % من الأصوات [44].

لا يمكن تفسير التقدم الذي أحرزه حزب الرفاه منذ بداية عقد التسعينات دون أن نأخذ في الحسبان الأوضاع العامة في تركيا، وبعض التطورات الدولية المهمة في تلك الفترة.

بالنسبة للأوضاع العامة في تركيا يمكن الإشارة إلى عدة عوامل كانت وراء تحوّل قسم من الناخبين نحو تأييد حزب الرفاه، وخصوصاً من مؤيدي حزبي يمين الوسط وهما حزب الوطن الأم وحزب الطريق الصحيح، اللذان كان التنافس قوياً بينهما في الثمانينات والتسعينات. إن حزب الوطن الأم الذي كسب أصوات ذوي التوجهات الإسلامية منذ انتخابات عام 1983 بدأ يفقد قسماً منهم منذ بداية التسعينات. فبعد تولي أوزال رئاسة الجمهورية وتخليه عن رئاسة الحزب بدأ الصراع داخله بين جناح الليبراليين بقيادة مسعود يلماز، والإسلاميين بقيادة محمد كججيلر، وفي المؤتمر القومي للحزب في عام 1991 تم انتخاب يلماز رئيساً للحزب. وقد عُرف يلماز بمناوئة الإسلاميين، وعندما أصبح رئيساً للوزراء فيما بعد بدأ حملة لإقصاء الإسلاميين من الحكومة ودوائر الدولة [45]. وبعد وفاة أوزال في نيسان 1993 اتجه رجال الأعمال والبرجوازيين الإسلاميين نحو حزب الرفاه

بشكل حاسم بعد أن كان ولائهم مقسماً في البداية بين حزبي الوطن الأم والرفاه [46] خصوصاً وأن شعار النظام العادل لذلك الحزب كان ينسجم في جانبه الاقتصادي أيضاً مع مصالح هؤلاء.

أما عن تحوّل تأييد قسم من ناخبي حزب الطريق الصحيح فيُعزى إلى إخفاقه في تحقيق وعوده بحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد خلال الحكومتين الائتلافيتين اللتين ترأسهما بين عامي 1991- 1995 وهما ؛ حكومة سليمان ديميريل (20 تشرين الثاني1991 - 16 مايس 1993) وحكومة تانسو تشيلر(25 حزيران 1993- 20 أيلول 1995). وكان الائتلاف مع الحزب الديمقراطي الشعبي الاجتماعي " SHP "، وهو من أحزاب يسار الوسط، والذي اندمج مع حزب الشعب الجمهوري " CHP " في 14 شباط 1995، واستمر في الحكومة الائتلافية تحت اسم الحزب الأخير [47]، لغاية الانسحاب منها بسبب إخفاقها في معالجة المشكلات الاقتصادية. إذ كان الوضع الاقتصادي قد تفاقم بشكلٍ خطير في البلاد بين عامي 1993- 1995 وتدهورت الحالة المعيشية لملايين المواطنين. وتوضح بعض الأرقام من عام 1996 الآثار السلبية الكبيرة لتلك الأزمة على المواطن العادي، إذ ذكرت التقارير أن عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغ حوالي 4,5 مليون شخص، وأن عدد الذين تقدموا بطلبات للدولة لأجل الحصول على المساعدات الغذائية دون غيرها بلغ 1,663,000 شخص. وبدلاً من استغلال كل مورد مُتاح للتخفيف من محنة هؤلاء فإن رئيسة الوزراء تانسو تشيلر أنفقت الأموال المُخصصة لمؤسسة الرعاية الاجتماعية للفقراء" FAK-FUN-FON " يميناً وشمالاً لأغراض أُخرى حسبما ذكر محمد دورلي سكرتير عام تلك المؤسسة [48]. وقد أدى تدهور الحالة الاقتصادية إلى تواصل المظاهرات العمالية الكبيرة للمطالبة برفع الأجور بما يتناسب مع معدل التضخم وارتفاع الأسعار، وكان لها دور كبير في سقوط حكومة تشيلر في 20 أيلول 1995 [49]. وإضافة إلى عجز الحكومة في معالجة تلك الأزمة أو التخفيف من تأثيرها، فإن سوء الإدارة والفساد المالي فيها جعلت حزب الطريق الصحيح يخسر نسبة غير قليلة من أصوات الناخبين، ففي حين فاز الحزب بنسبة 27,03 % من الأصوات في الانتخابات البرلمانية عام 1991، تراجعت هذه النسبة إلى 19,8 % في انتخابات عام 1995.

إن الأوضاع الاقتصادية الصعبة كانت وراء استمرار الهجرة نحو مراكز المدن الكبرى في غرب البلاد خاصةً، ومنها أنقرة واسطنبول. وكانت نسبة الهجرة من المحافظات الكردية في جنوب شرق البلاد مُرتفعةً قياساً إلى مناطق الأناضول الأُخرى لسبب إضافي هو الحرب المتواصلة بين القوات العسكرية والأمنية التركية من جهة وحزب العمال الكردستاني من جهة أُخرى، وما رافقها من إجراءات عسكرية وأمنية زادت من معاناة السكان المدنيين فيها. ولأن مُعظم هؤلاء كانوا من الفقراء فقد سكنوا في أكواخ الأحياء الفقيرة الواقعة في أطراف تلك المدن. وقد اهتمت تنظيمات حزب الرفاه بهؤلاء المهاجرين، وقدمت لهم المساعدات الممكنة، مما كان له أثر في كسب تأييدهم وأصواتهم. ووفقاً لدراسة عن الأُسس الدينية والإثنية للتصويت في الانتخابات التركية فإن " نتائج الانتخابات البلدية في عام 1994 أظهرت أن الإسلاميين حقّقوا تقدماً في مناطق تركيا الأكثر تحضراً وتصنيعاً، إضافةً إلى معاقلهم في وسط وشرق وجنوب شرق الأناضول. واتضح

هذا الأمر بشكلٍ أكثر في الانتخابات البرلمانية عام 1995 عندما حصل حزب الرفاه على ربع أصوات الناخبين في اسطنبول، وثلث الأصوات في قوجالي وسقّارية. إن توسع قاعدة الحزب من المدن الصغيرة إلى مراكز الحواضر الكبرى يرجع بصورة رئيسية إلى نجاحه في جذب المهاجرين حديثاً، والفقراء الحضريين في المدن " [50].

ومثلما كان حزبا يمين الوسط الرئيسين في البلاد في حالة تنافس بينهما، كان اليسار التركي منقسما بين أحزاب متنافسة، تعاني من انقسامات داخلية أيضاً. وهي حزب اليسار الديمقراطي " DSP " برئاسة بولنت أجويد، والحزب الديمقراطي الشعبي الاجتماعي برئاسة أردال إينونو، الذي استقال في أيلول 1993 وحل محله مراد قره يالجين، وحزب الشعب الجمهوري برئاسة دنيز بايكال.وأدى هذا الانقسام إلى تشتيت أصوات الناخبين ،وإلى الحؤول دون بروز حزب واحد قوي يستطيع الإمساك منفرداً بالسلطة [51]. وفضلاً عن هذه الانقسامات كانت اهتمامات اليسار التركي بعيدة أحياناً عن القضايا ذات الصلة المباشرة بهموم قاعدتها الانتخابية. فعلى سبيل المثال كان الحزب الديمقراطي الشعبي الاجتماعي تحت رئاسة أردال إينونو يُركز في بداية التسعينات على قضايا الديمقراطية، وخصوصاً احترام الحقوق المدنية والإنسانية. ومع أن هذه المسألة مهمة، إلاّ أنها ارتبطت أحياناً بقلة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية ذات الصلة المباشرة بالطبقة الفقيرة التي شكّلت العمود الفقري الانتخابي الرئيس للحزب. كما أن تجربة رؤساء البلديات من هذا الحزب في اسطنبول وأنقرة، والاتهامات لهم بعدم الكفاءة والفساد الإداري، تناقضت مع صورة " الحكومة النظيفة " التي كانت الشعار الرئيس للحزب المذكور في الانتخابات البلدية عام 1989 [52].

شهد النصف الأول من عقد التسعينات تطورات مهمة استفاد منها حزب الرفاه بشكلٍ أو آخر. إن فرض العقوبات الدولية على العراق منذ آب 1990 بسبب اجتياح قواته الكويت، ثم تدمير بنيته التحتية بشكل شبه تام في حرب الخليج الثانية (17 كانون الثاني – شباط 1991)[53]، أدى إلى آثار اقتصادية سلبية على تركيا بسبب توقف تصدير النفط العراقي عبر خط أنابيب كركوك – يومورتاليك، فضلاً عن توقف المبادلات التجارية بين الدولتين، ووفقاً للمصادر الرسمية التركية فإن بلادهم تكبدت خسائر تراوحت ما بين 30 – 35 مليار دولار بسبب العقوبات على العراق في التسعينات [54]. وقد سبقت الإشارة إلى أن القسوة المُفرطة في التعامل الغربي مع العراق، ومذابح المسلمين في البوسنة والهرسك والشيشان عزّزت الانطباع في تركيا، كما في مناطق أُخرى من الشرق الأوسط، بأن المسلمين يتعرضون للهجمات من كل صوب من قبل قوى العالم المسيحي، وبأن مماطلة الإتحاد الأوربي في منح صفة العضوية الكاملة فيه لتركيا أدى أيضاً إلى تقوية ذلك الانطباع، إذ عزّز هذا الاعتقاد بأن الغرب يرفض على أسس دينية، قبول تركيا في الإتحاد الأوربي. وكل ذلك خدم قضية الحركة الإسلامية في تركيا، التي كان حزب الرفاه مُكّوِناً أساسياً فيها.

وفيما عدا هذا فإن سقوط أنظمة الحكم الشيوعية في أوربا الشرقية، وآخرها الإتحاد السوفيتي الذي تفكك وانهار في نهاية 1991 انعكس سلباً على الأفكار والقوى اليسارية عموماً. والحقيقة أن انهيار تلك الأنظمة كان ضربةً كبيرةً للحركات والأحزاب الاشتراكية

الديمقراطية ويسار الوسط، كما كان لعملية العولمة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأثير لا يقل أهمية [55]، وقد استفاد الإسلام السياسي عموماً من هذه التطورات. وبقدر تعلق الأمر بحزب الرفاه في تركيا فإن شعار النظام الاقتصادي العادل، ودعوته إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، ونشاط تنظيماته وبلدياته في مجال الخدمات الاجتماعية وتقديم المساعدة للفقراء ورعاية المحتاجين والمرضى جعله في نظر كثير من الناس بمثابة " حزب اشتراكي ديمقراطي إسلامي " [56]، الأمر الذي كان يعني أيضاً تصويت قسم من ناخبي اليسار سابقاً لصالح حزب الرفاه في انتخابات 1995، التي مهدت السبيل لوصوله إلى السلطة لاحقاً.

## ـ سياسات حكومة أربكان :

لا شك أن إحراز حزب الرفاه المرتبة الأولى في الانتخابات البرلمانية عام 1995 كان أمراً مُهماً من حيث المغزى، إلاّ أنه كان نجاحاً نسبياً من حيث عدد أصوات الناخبين، وعدد المقاعد التي حصل عليها في المجلس الوطني التركي الكبير. إذ أن نحو 79 % من الناخبين في البلاد أعطوا أصواتهم للأحزاب السياسية الأُخرى المشاركة في تلك الانتخابات. أما من حيث المقاعد البرلمانية فقد امتلك الرفاه 158 مقعداً مُقابل 392 مقعداً للأحزاب الأخرى، وبالتالي لم يكن في إمكان حزب الرفاه الوصول إلى السلطة بدون تشكيل ائتلاف مع أحزاب أُخرى.

لم يكن الطريق سهلاً أمام حزب الرفاه للوصول إلى السلطة بسبب سعي القوى العلمانية إلى عرقلة ذلك. فقد ضغطت المؤسسة العسكرية التركية، واتحاد الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك " TüSIAD "، ووسائل الإعلام التابعة لأكبر مؤسستين إعلاميتين مؤيدة للنظام العلماني في تركيا وهما ؛ مؤسسة " صباح " ومؤسسة " دوغان " [57]، على مسعود يلماز رئيس حزب الوطن الأم وتانسو تشيلر لتشكيل حكومة ائتلافية [58]. والحقيقة أن أحزاب اليمين واليسار كانت تشعر من جانبها بعدم الارتياح لما حققه حزب الرفاه في انتخابات 1995، رغم أن ذلك تم في إطار العملية السياسية الديمقراطية. إن كل ما سبق يُفسر لنا إخفاق الجهود التي بذلها أربكان لتشكيل حكومة ائتلافية منذ تكليفه بذلك من قبل رئيس الجمهورية ديميريل في 9 كانون الثاني 1996. وكان أربكان قد كثّف مساعيه من أجل تشكيل جكومة ائتلافية مع حزب الوطن الأم، بوصفه حزباً يضم في صفوفه عدداً غير قليل من ذوي الاتجاهات الإسلامية والمؤيدين لمشاركة الرفاه في الحكم. إلاّ أن تلك المساعي أخفقت بسبب رفض مسعود يلماز تشكيل مثل تلك الحكومة، الأمر الذي جعل أربكان يتخلى عن التكليف بتشكيل الحكومة [59].

وفي 3 آذار 1996، وبعد محادثاتٍ ومساوماتٍ بين حزبي الوطن الأم والطريق الصحيح، تم تشكيل حكومة ائتلافية بينهما برئاسة مسعود يلماز. وفي 12 آذار حصلت هذه الحكومة على ثقة البرلمان بأغلبية 257 صوتاً مقابل 207 أصوات، وذلك بفضل الامتناع عن التصويت من جانب 76 نائباً من حزب اليسار الديمقراطي الذي يترأسه أجويد، والذي كان قد تعهد بذلك للحيلولة دون وصول حزب الرفاه إلى السلطة [60]. إن حرمان حزب الرفاه من الوصول إلى السلطة بهذا الأسلوب أقنع بعض أتباع الرفاه بأن الوسائل الدستورية

للتغيير مُغلقة أمامهم، كما أثار ناخبي حزب الرفاه، وجعل نوابه في البرلمان متململين بشكل مُفرط. وتعقيباً على هذا الأمر يرى الباحث التركي خاقان ياوز أن قيام المؤسسة الكمالية بإقصاء حزب الرفاه " قد أدى إلى نفور القسم الأكثر حيويةً من السكان، وفضلاً عن ذلك فإنها قلّصت قاعدتها ووسعت قاعدة حزب الرفاه بشكلٍ غير مقصود. وبدلاً من السعي التدريجي لإدماج الجماعات الإسلامية في النظام اختارت النُخبة السياسية منع هذه التسوية التاريخية بين المركز والأطراف " [61]. ويبدو هذا التحليل سليماً في ضوء تزايد التأييد لحزب الرفاه في الانتخابات البلدية الجزئية التي جرت في 41 دائرة في تركيا، إذ فاز حزب الرفاه فيها بنسبة 33,6 % من الأصوات، بينما حصل حزب الوطن الأم على 21 % من الأصوات، وحزب الطريق الصحيح على 12 % [62]. وكان من بين أسباب هذا التراجع الكبير في عدد ناخبي الحزب الأخير تُهم الفساد المالي ضد تشيلر، والتحقيقات التي بدأت بشأنها في البرلمان منذ نيسان 1996. وكانت هذه التُهم، وخلافات أُخرى بين الحزبين الحاكمين، من أسباب فشل حكومة يلماز الائتلافية التي قدمت استقالتها في 6 حزيران من ذلك العام.

وبعد مشاورات أجراها رئيس الجمهورية ديميرل مع رؤساء الأحزاب السياسية المُمثلة في البرلمان، ومع المؤسسة العسكرية بخصوص الأزمة السياسية في البلاد استقر الرأي على تكليف أربكان مرةً أُخرى بتشكيل الحكومة بعد أن تبين أن أياً من الأحزاب الأربعة الأُخرى (الوطن الأُم، والطريق الصحيح، والشعب الجمهوري، واليسار الديمقراطي) غير قادر على تشكيل حكومة ائتلافية تحظى بثقة البرلمان. وتلت ذلك مساعي من أربكان لتشكيل الحكومة مع حزب الوطن الأُم إلا أن يلماز رفض ذلك، ولذا لجأ أربكان إلى تشكيلها مع حزب الطريق الصحيح الذي تترأسه تشيلر. وقد وافقت الأخيرة على ذلك تخلصاً من مشكلاتها القضائية بسبب تُهم الفساد الموجهة إليها، وعلى أمل أن تتوقف الحملات الشعواء ضدها سواءٌ من حزب الوطن الأُم أو من حزب الرفاه ذاته. وهكذا تم الإعلان في 29 حزيران 1996عن تشكيل الحكومة الرابعة والخمسين في تاريخ الجمهورية التركية برئاسة أربكان، وتم الاتفاق على أن يتولى أربكان رئاسة الوزارة خلال العامين الأولين من عمر الحكومة ثم تنتقل رئاستها إلى تشيلر للعامين الأخيرين [63]. وقد تألفت الحكومة الجديدة من 17 وزيراً من حزب الرفاه، فضلاً عن الرئيس أربكان، ومن 19 وزيراً من حزب الطريق الصحيح، فضلاً عن نائب رئيس الحكومة. وكانت وزارات الدفاع والداخلية والخارجية من ضمن حصة حزب الطريق الصحيح، كما تولت تشيلر وزارة الخارجية إلى جانب كونها نائب رئيس الوزراء [64]. وقد قدمت هذه الحكومة برنامجها إلى المجلس الوطني التركي الكبير في 3 تموز، ثُم نالت ثقته في 8 تموز بتصويت 278 نائباً لصالحها مُقابل 265 نائباً [65].

وبالرغم من تشكيله الحكومة لم يكن أربكان في موقف يُتيح له تطبيق برنامج حزبه والشعارات التي رفعها في حملته الانتخابية تطبيقاً كاملاً، إذ كان عليه أن يأخذ في الحسبان رأي شريكه في الائتلاف الحكومي، حزب الطريق الصحيح، وهو شريك داعم للنظام العلماني وضد التوجهات الإسلامية لحزب الرفاه، وقد سبق لتشيلر قبل تشكيل الحكومة الائتلافية أن اتهمت حزب الرفاه بأنه يريد " أن يعود بالبلاد وراءاً إلى العصور المظلمة "

[66]. كما أن أربكان وقّع بروتوكولاً مع تشيلر وافق فيه على عدد من شروط حزب الطريق الصحيح، ومنها تأييد الاتفاق مع الاتحاد الأوربي بخصوص التعريفة الكمركية، ودعم وتأييد الجيش والقوى الأمنية التركية في حربها ضد " الإرهاب " (أي ضد حزب العمال الكردستاني)، وقبول جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي عقدتها تركيا، بما فيها الاتفاقيات المعقودة مع اسرائيل [67]. إن قراءةً سريعة لبرنامج حكومة أربكان تُبين أيضاً مدى تأثير الائتلاف مع حزب الطريق الصحيح على مضمونه، ووفقاً لما ذكره أحد الباحثين فقد كان من الصعب تمييز ذلك البرنامج عن برنامج حكومة ائتلاف حزبي يمين الوسط السابقة (أي حكومة يلماز- تشيلر)، فضلاً عن عدم ورود أية إشارة فيه إلى " النظام العادل " لحزب الرفاه [68].

أكد برنامج حكومة أربكان على الالتزام بالدستور وحقوق الانسان والنظام الجمهوري العلماني القائم على المبادىء الأتاتوركية، والالتزام بحرية الدين والوجدان والفكر بوصفها عناصر أساسية في النظام الديمقراطي في البلاد. وفي الجانب الاقتصادي أكد البرنامج على ضرورة تكثيف الجهود من أجل إعادة هيكلة الدولة، ومكافحة التضخم، وتقليص العجز في الميزان التجاري، ومعالجة مشكلة البطالة، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وزيادة إيرادات الدولة وتقوية الاقتصاد الوطني من خلال مواجهة الإسراف في النفقات، وإقامة نظام ضريبي عادل وتفعيل إدارته، وتنظيم عمل المصارف والمؤسسات المالية، وتطوير البُنى التحتية، والانتقال من اقتصاد الريع إلى اقتصاد قائم على الإنتاج والتصدير. وأشار البرنامج أيضاً إلى الاهتمام بالتعليم والقيّم القومية والروحية والأخلاقية فيه، والاهتمام بالنظام القضائي والقانوني وتنظيمه ليكون أكثر عدالةً وكفاءةً، وتحسين الخدمات العامة، وتنظيم العمل الإعلامي، وإبعاد العاملين في الوظائف الدينية عن أي فكر أو تأثير سياسي. أما بالنسبة للمسألة الكردية فقد دعم البرنامج الخيار العسكري ضد حزب العمال الكردستاني بما ينسجم مع المؤسسات العلمانية، وفي مُقدمتها المؤسسة العسكرية. ولكن البرنامج أشار في المقابل إلى معالجة جميع المشاكل في المنطقة الكردية من خلال إعادة المُهجّرين إلى قُراهم وتعويضهم وتوفير سُبُل الحياة الشريفة لهم، ورفع الأحكام العُرفية عن تلك المنطقة وغير ذلك من الاجراءات. وفي مجال السياسة الخارجية أكد البرنامج الحكومي على الالتزام بكافة الاتفاقيات الدولية والإستراتيجية التي سبق وأن عقدتها تركيا، مع مراعاة عدم اعطاء مجال لتلك التي تتعارض مع المصلحة القومية والأمن القومي. وأكد البرنامج أيضاً على العمل من أجل تطوير علاقات تركيا مع دول البلقان، والشرق الأوسط والقوقاز وجمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية، فضلاً عن توثيق العلاقات مع منظمة المؤتمر الإسلامي والهيئات الاقتصادية التابعة لها [69].

لا شك أن وصول أربكان إلى السلطة ما كان ممكناً من دون هذه التسوية مع حزب علماني له توجهات تتقاطع مع توجهات حزب الرفاه. ولكن هذه التسوية لا تعني أن أربكان تخلّى عن برنامج وشعارات حزبه لأن ذلك يعني انتحاراً سياسياً بالنسبة إليه. كما أن ذلك لا يتفق مع ما عُرف عنه من التزام بمبادئه وأفكاره، والعمل من أجل تحقيقها منذ انتقاداته اللاذعة لسياسات حزب العدالة في أواخر الستينات، وتأسيسه حزب النظام الوطني في عام 1970. وثمة مسألة أُخرى وهي أنه وصل إلى السلطة بعد نحو ثلاثة عقود من العمل

السياسي، الأمر الذي يعني امتلاكه معرفة واسعة ودقيقة بالواقع السياسي التركي ومُقتضيات التعامل معه.

لم يمتد العمر طويلاً بحكومة أربكان الائتلافية، إذ أُجبِرت على الاستقالة في 18 حزيران 1997 تحت ضغوط وتهديدات المؤسسة العسكرية التركية. وأثناء وجودها في السلطة قامت تلك الحكومة بعددٍ من الخطوات والتدابير في المجالين الداخلي والخارجي، والتي كان أربكان ورائها، إضافةً إلى وزراء حزب الرفاه في الحكومة، وخصوصاً وزير المالية عبد اللطيف شَنَر A.Şener، ووزير العدل شوكت قازان، ووزير الثقافة اسماعيل قهرمان I. Kahraman، الذين سعوا إلى إصلاح التعليم والثقافة والنظام القانوني والاقتصادي بما يتفق والتوجهات الإسلامية لحزب الرفاه [70]. وكانت تلك الخطوات والتدابير بمثابة جزء من التزامات حزب الرفاه تجاه أولئك الذين أدلوا بأصواتهم لصالحه في الانتخابات ،ولكي يُحافظ على دعمهم وتأييدهم للحزب. ويمكن إجمال تلك الخطوات والتدابير في ما يأتي :

**1- خطوات وتدابير في المجال الديني :**

ومنها الدعوة التي وُجِهت لعدد من رجال الدين والمفكرين والمثقفين، ومن ضمنهم زعماء بعض الطرق الصوفية إلى مأدبة إفطار رمضاني في مقر رئيس الحكومة في 11 كانون الثاني 1997، والتوسع في فتح المؤسسات الدينية، وتقديم مشروع قانون يسمح للنساء بارتداء الحجاب في الجامعات والدوائر الحكومية، ومسألة تحديد ساعات عمل الصائمين في رمضان، والدعوة إلى إعادة فتح جامع" أيا صوفيا " في اسطنبول أمام المُصلين بعد أن تم تحويله إلى متحف في عهد أتاتورك، والدعوة إلى تنفيذ مشروع تمت الموافقة عليه سابقاً من قبل كل من أوزال وديميريل، وهو بناء جامع في ميدان " تقسيم " في قلب اسطنبول. واقتراح بناء مسجد آخر في محيط القصر الجمهوري في منطقة جانقايا بالعاصمة أنقرة، وترك الحرية للحجاج للسفر براً عبر سوريا لأداء مناسك الحج توفيراً للنفقات بدلاً من إلزامهم بالسفر جواً، وترك الحرية للمواطنين لإعطاء جلود الذبائح خلال عيد الأضحى إلى الجمعيات الخيرية والأوقاف للإستفادة منها في الأعمال الخيرية، بدلاً من مؤسسة الطيران التركية التي كانت تحتكر جمعها [71].

**2- محاولة إيجاد حل سياسي للمسألة الكردية :**

على الرغم من قبول أربكان بالخيار العسكري في مواجهة حزب العمال الكردستاني لإرضاء المؤسسة العسكرية، إلاّ أنه سعى من أجل تسوية هذه المسألة بصورة سلمية أثناء وجوده على رأس الحكومة. وكان هذا بمثابة التزام منه تجاه المواطنين الكرد في شرق وجنوب شرق تركيا، الذين كانوا مصدر دعم مهم لحزب الرفاه في الانتخابات. وقد حصل حزب الرفاه على حصة الأسد من المقاعد البرلمانية التي تُمثل المحافظات الكردية بعد أن أخفق حزب ديمقراطية الشعب HADEP، وهو حزب كردي ومنافس لحزب الرفاه هناك، في الوصول إلى نسبة الـ 10 % المطلوبة من الأصوات للوصول إلى البرلمان في انتخابات 1995 [72].

وفضلاً عن الكسب السياسي الذي يمكن ان يتحقق لأربكان وحزبه في حالة تسوية هذه المسألة، فإن مكسبها المالي للدولة سيكون مهماً أيضاً لأن الحرب ضد حزب العمال الكردستاني كانت تُكلف الدولة 7 مليارات دولار سنوياً على الأقل، وهو مبلغ يمكن إنفاقه على مشاريع التنمية الاقتصادية [73].

كانت رؤية أربكان لحل المسألة الكردية تقوم على ثلاثة محاور حسبما أوضح لصحيفة Turkish Daily News في آب 1996. المحور الأول يتعلق بمشكلة " الإرهاب " وبيّن أن القوات الأمنية تقوم بعمل جيد في محاربة حزب العمال الكردستاني، ولكن الأمر الأهم هو أن تتوقف إيران وسوريا عن دعم ذلك الحزب كما أن إعادة الأمن والاستقرار إلى كردستان العراق مهم أيضاً في هذا المحور، ويدعم فعالية الحرب ضد حزب العمال الكردستاني [74]. أم المحور الثاني فيتعلق بشعور الكرد بأنهم مواطنين من الدرجة الثانية، ويعترف أربكان بأن الكرد مُضطهدون ولذا على الدولة أن تعامل جميع مواطنيها على قدم المساواة، وتمنحهم حقوقاً ثقافية لم يتمتعوا بها سابقاً. ويتعلق المحور الثالث بمشكلة الفقر في المحافظات الكردية، ويتطلب هذا اتخاذ الدولة الاجراءات اللازمة لمواجهة المشكلة من خلال دعم الذين يعانون من العوز هناك، فضلاً عن مشاريع التنمية فيها [75].

وفي إطار مسعى حل المسألة الكردية أرسل أربكان كُلاً من فتح الله أرباش F.Erbaş، وهو نائب كردي عن حزب الرفاه من مدينة وان، والمثقف الإسلامي اسماعيل نجّار إلى جنوب شرق البلاد لإجراء لقاءات مع القادة الكرد هناك، والتباحث معهم حول موضوع إنهاء الصراع [76]. ومع أن هذه المساعي لقيت ترحيباً في أوساط عديدة، كما أن حزب العمال قرر في آب 1996 إطلاق سراح بعض الجنود الأتراك الأسرى لديه [77]، إلاّ بعض السياسيين، ومنهم ديميريل وتشيلر وأجويد، رفضوها. والأهم من كل ذلك هو موقف المؤسسة العسكرية التركية التي لم تُرحب بمقترحات حزب الرفاه ورفضت تدخله في هذه المسألة، بوصفها مسألة أمنية وعسكرية تخص المؤسسة العسكرية، وكان موقف المؤسسة الأخيرة سبباً لفشل مهمة أرباش ونجّار [78].

**3- الخطوات والتدابير الإقتصادية :**

عندما تولى أربكان رئاسة الحكومة كان الاقتصاد التركي يعاني من مشكلات عديدة، أهمها العجز في الميزانية، والتضخم النقدي، وانتشار البطالة، وتدهور الحالة المعيشية لنسبة كبيرة من المواطنين، وخاصةً ذوي الدخل الثابت والمحدود الذين عانوا كثيراً من

التضخم النقدي الذي أدى إلى تخفيض قيمة الليرة التركية وارتفاع أسعار السلع والخدمات. وقد لاحظنا أن برنامج حكومة أربكان أكّد على وجوب معالجة تلك المشكلات والعمل من أجل بناء اقتصاد قوي، ولم تكن هذه مُهمة يسيرة في ضوء الظروف التي مرت بها تلك الحكومة، وانشغالها بالتحديات التي كانت تواجهها من القوى العلمانية في البلاد، وهي قوى مؤثرة في ميادين السياسة، والمال والأعمال، والإعلام، وكذلك المؤسسة العسكرية التركية، ناهيك عن قوى خارجية راغبة في فشل أربكان وإقصائه عن الحكم. والحقيقة أن الأشهر الستة الأولى من عمر حكومة أربكان مرت بهدوء نسبياً نوعاً ما وكان أداؤها الاقتصادي جيداً خلالها [79]، وواجهت بعد ذلك هجوماً من جانب تلك القوى، الأمر الذي انعكس سلباً على قدرة الحكومة لمعالجة المشكلات الاقتصادية الأساسية.

استطاعت حكومة أربكان أن تتخذ عدد من الخطوات والتدابير الاقتصادية التي كان لها تأثير ملحوظ على تحسن الوضع الاقتصادي بصورة عامة، ووفقاً لما ذكره وزير المالية في تلك الحكومة عبد اللطيف شَنَر في مُقابلة صحفية حديثة فإن أربكان شخصياً بذل جهوداً كبيرةً في هذا المجال [80]. أما أهم خطوات الحكومة فتمثلت في زيادة الرواتب والأجور لتحسين المستوى المعيشي لقسم كبير من المواطنين من ذوي الدخل الثابت، وتقديم العون لمستحقيه من الفقراء ؛ الأرامل واليتامى وذوي الاحتياجات الخاصة. والعمل من أجل تقليص نسبة العجز في الموازنة العامة من خلال زيادة الإيرادات ومواجهة الإسراف الحكومي، ومعالجة مشكلة الديون الداخلية التي كانت تُشكّل عبئاً على ميزانية الدولة بسبب نسبة الفوائد العالية عليها. وكان المستفيد الوحيد من تلك الديون مجموعة من المصارف ومؤسسات المال والأعمال الخاصة التي تتحايل على الدولة ،إذ كانت تقترض من المصارف الحكومية بفائدة قدرها 70 % وتعود بعد أيام لإقراض تلك الأموال للحكومة إقراضاً قصير الأجل بنسبة فائدة مضاعفة، أو تقوم بإيداع أموالها في المصارف بفائدةٍ عالية جداً. وفي مقابلةٍ صحفية له بعد 10 سنوات من استقالة حكومته علّق أربكان على هذا الموضوع قائلاً " بعض رجال الأعمال وقفوا ضدنا لأننا عندما وضعنا ميزانيتنا أردنا ميزانيةً عادلة، فرجال الأعمال كانوا يضعون أموالهم في البنوك ويحصلون على نسب فائدة كبيرة جداً وإعفاءات كثيرة من قبل الدولة تُكلفنا عشرات مليارات الدولارات. وفي الميزانية أخذنا 10 مليارات دولار من رجال الأعمال وخصصناها لاحتياجات الطبقات الفقيرة، وهذا لم يُرض الكثيرين. " [81]. وقد عملت حكومة أربكان على خفض فوائد تلك القروض وإطالة أمدها من 155 يوماً إلى 730 يوماً. وخصصت الحكومة مبالغ كبيرة لدعم المشاريع والبُنية الزراعية وشراء المحاصيل والمنتجات الزراعية من الفلاحين بأسعار مُجزية بعد أن كانوا يتعرضون للاستغلال من جانب الوسطاء والتجار، وتم وقف استيراد الحيوانات الحية واللحوم فوراً، وزيادة الدعم للمربين المحليين. كما تم زيادة حجم القروض المالية المقدمة للحرفيين وأصحاب الصناعات الصغيرة لتعزيز الانتاج المحلي. ووفقاً لبعض المصادر ترتب على هذه الخطوات والتدابير الاقتصادية انخفاض العجز المتوقع في الميزانية، وانخفاض الدين الداخلي من 30 مليار إلى 22 مليار. كما ارتفع الدخل من مصادر العملة الصعبة إلى 13,33 مليار دولار في نيسان 1997، وزاد احتياطي الدولة من العملات

الصعبة بمقدار مليار دولار في شباط 1997. وانعكس هذا التحسن في الوضع الاقتصادي على انخفاض نسبة التضخم من 97 % إلى 50 % تقريباً [82].

**4 ـ مشروع تنظيم عمل الصحافة والإعلام :**

عندما تولى أربكان رئاسة الحكومة كانت نسبة 66 % من وسائل الإعلام المقروءة والمرئية مملوكة من قبل مؤسستين قويتين هما، مؤسسة دوغان ومؤسسة بِلْكِن Bilgin أو صباح [83]. وكانت وسائل الإعلام التابعة لهاتين المؤسستين تدافع بقوة عن النظام العلماني في البلاد (أُنظر الهامش 57 من هذا الفصل)، وفضلاً عن ذلك لم تكن موضوعية وحيادية في الكثير مما تنشره، وتهاجم من تشاء دون أن تعطيه حق الرّد، وتنتهك خصوصيات الأفراد، ولم تكن تُفرض على تجاوزاتها تلك سوى غرامات مالية بسيطة، ناهيك عن أفلام العُنف والرعب والجنس التي تبثها قنواتها التلفزيونية. كما كانت المؤسستان تمتلكان مؤسسات مالية ومصرفية وشركات سياحية أيضاً، وتستفيد مثل غيرها من المؤسسات المالية والاقتصادية الكُبرى في البلاد من القروض والاعتمادات المالية من المصارف الحكومية كما سبقت الإشارة. ومن هنا قامت حكومة أربكان بإعداد مشروع تنظيم الصحافة لوضع الأُسُس العامة لكسر الاحتكار الإعلامي من جهة، وعدم السماح مُستقبلاً بتشكيل التكتلات الإعلامية الكبيرة من خلال عدم السماح للأشخاص بتأسيس أكثر من مؤسسة إعلامية واحدة، وعلى شكل شركة مساهمة غير عائلية ولا تدخل في أية عقود مالية وتجارية مع الدولة، وتعمل في الحقل الإعلامي فقط، وغير ذلك من الشروط. ونظراً لأن مشروع القانون هذا يمس مصالح الاحتكارات الإعلامية فقد قامت بهجوم شديد ضد أربكان وحكومته [84]. وسنتطرق إلى دور الإعلام في إسقاط هذه الحكومة لاحقاً.

**5 ـ سياسة التقارب مع الدول الإسلامية :**

كان أربكان من الداعين المتحمسين لتوثيق علاقات تركيا مع الدول الإسلامية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية. وكانت هذه الدعوة من المحاور الأساسية في أيديولوجية " الرؤية القومية " التي طرحها أربكان قُبيل تأسيس حزب النظام الوطني في عام 1970، وفي برنامج وشعار " النظام العادل " الذي تبنّاه حزب الرفاه منذ عام 1991. وفي إطار هذا التوجه انتقد أربكان توجهات السياسة الخارجية التركية في موضوع توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة، والإتحاد الأوربي، واسرائيل. ومع أن برنامج حكومة أربكان أكّد على التزامها بتلك التوجهات، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والإستراتيجية التي وقعتها تركيا، إلا أن ذلك البرنامج دعا أيضاً إلى توثيق علاقات تركيا مع الدول الإسلامية أيضاً.

الواقع أن توثيق العلاقات مع الدول الإسلامية، وإقامة سوق إسلامية مُشتركة، كان من ضمن أولويات أربكان في مجال السياسة الخارجية بعد استلامه رئاسة الحكومة، وقد باشر مساعيه في هذا المجال منذ فترة مبكرة من نيل حكومته الائتلافية الثقة في البرلمان. ويرى بعض الباحثين [84] أن هذه المساعي المبكرة تعود أيضاً إلى رغبة أربكان في استرداد هيبته لأنه لم يستطع منع اتفاقية التعاون الإستراتيجي بين تركيا واسرائيل، ولا منع تمديد عمل قوات المطرقة الأمريكية المتمركزة في قاعدة إنجيرلك التركية لحماية " الملاذ الآمن " للكرد في كردستان العراق وقتئذٍ. ولكننا لا نتفق مع هذا التقييم، بل نرى أن

أربكان كان مدفوعاً بفكره وتوجهه الإسلامي، خصوصاً وانه عبّر، قبل الوصول إلى السلطة، عن رغبته في تغيير توجهات السياسة الخارجية التركية.

بعد حوالي شهر من نيل حكومته الثقة في البرلمان قام أربكان بجولةٍ آسيوية استغرقت 10 أيام (من 10 لغاية 20 آب 1996) زار خلالها إيران، وباكستان، وسنغافورة، وماليزيا، واندونيسيا. وكان يرافق أربكان في الجولة عدد من الوزراء والنواب، فضلاً عن 150 من رجال الأعمال والصحفيين من بينهم أرول يارار E.Yarar رئيس رابطة الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين " موسياد ". وتم خلال هذه الجولة توقيع اتفاقية بقيمة 23 مليار دولار لتزويد تركيا بالغاز الطبيعي الإيراني على مدى 22 عاماً، وبناء خط أنابيب لهذا الغرض. وقد أعلن أربكان من إيران أنه يولي شخصياً أهمية خاصة على التعاون الثلاثي بين تركيا وإيران وسوريا. كما تم توقيع اتفاقيات مع الدول الأخرى التي شملتها الجولة بخصوص تطوير التبادل التجاري والتعاون في المجال الصناعي وتبادل الخبرات. وقد عقد أربكان بعد عودته من هذه الجولة مؤتمراً صحفياً في العاصمة أنقرة في 21 آب حول أهمية الجولة وما تحقّق خلالها [85].

كانت جولة أربكان الآسيوية ناجحة، وقد استقبل المُثقفون الإسلاميون في تركيا بشكلٍ حسن تصريحات أربكان بأن تصبح تركيا " يابان إسلامية "، وأن تسعى إلى التحديث والإبتكار، مثل أندونيسيا وماليزيا، مع الحفاظ على هويتها الإسلامية. كما كان لها أصداء طيبة في عددٍ من الصحف التركية [86].

وفي 2 تشرين الأول 1996 قام أربكان بجولة أفريقية استمرت اسبوعاً وشملت مصر وليبيا ونايجيريا، وكان يرغب في زيارة السودان أيضاً لكنه تخلى عن ذلك بعد أن نصحه وزير الدولة للشؤون الخارجية عبدالله كول، وكبار موظفي وزارة الخارجية، بالعدول عن زيارة السودان. وقد تعرّض أربكان إلى انتقادات في الصحافة التركية بسبب زيارة ليبيا بعد أن وجه الرئيس الليبي انتقادات لاذعة إلى تركيا بسبب علاقاتها مع اسرائيل، وعبّر عن تعاطفه مع الكرد في تركيا وحقهم في تأسيس دولة مستقلة. واستغلت الصحف العلمانية ذلك للهجوم على أربكان فنشرت صحيفة " صباح " مانشيت بعنوان " ليلة العار " لتركيا، وكتبت صحيفة " ملليت " حول كيفية تعامل القذافي مع الأتراك وكأنهم شحاذون، أما مسعود يلماز فقد دعى أربكان إلى الاستقالة [87]. ومن جهة أُخرى لم يكن شريك حزب الرفاه في الحكومة، أي حزب الطريق الصحيح، مُستعداً لقبول مستوى التقارب الذي يريده حزب الرفاه مع دول إسلامية مُعينة مثل إيران وليبيا. كما حاولت تشيلر اقناع أربكان بعدم زيارة ليبيا والسودان ونايجيريا، ولم تُرسل أي مبعوث من حزبها في جولة أربكان الأخيرة. وعندما كان أربكان يقوم بجولاته في الدول الإسلامية لإقامة سوق مشتركة كانت تشيلر تزور واشنطن وعواصم أوربية أُخرى في إشارةٍ إلى استمرار التوجهات الغربية في سياسة تركيا الخارجية [88].

وعلى الرغم من بعض الإشكالات التي رافقت جولات أربكان إلا أنها أثمرت في تأسيس مجموعة الدول النامية الثمانية " D-8 "، التي تألفت من تركيا، وإيران، ومصر، وباكستان، وبنغلاديش، وماليزيا، وأندونيسيا، ونايجيريا. وقد تم عقد أول إجتماع بين ممثلي هذه الدول في اسطنبول في 22 تشرين الأول 1996 للتباحث حول التعاون فيما بينها في

مجال التنمية [89]. أما الإعلان الرسمي عن تأسيس المجموعة فكان في مؤتمر قمة عُقد في اسطنبول برئاسة رئيس الجمهورية سليمان ديميريل في 15 حزيران 1997. وكان لتأسيس المجموعة المذكورة دور في توثيق وتنمية علاقات التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات عديدة، كما تم عقد مؤتمرات قمة لدول المجموعة لاحقاً للغرض ذاته، ومنها مؤتمر القمة الثاني في العاصمة البنغلاديشية دكا يومي 1 – 2 آذار 1999، ومؤتمر القمة الثالث في القاهرة يوم 25 شباط 2001، ومؤتمر القمة الرابع في طهران يوم 18 شباط 2004 [90]. لقد كانت جهود أربكان وراء تأسيس مجموعة الدول النامية الثمانية، ولكن المفارقة أن الإعلان عن تأسيسها جاء قبل ثلاثة أيام فقط من تقديم أربكان استقالة حكومته في 18 حزيران 1997 تحت ضغوطٍ من المؤسسة العسكرية التركية.

ـ موقف الجيش من حكومة أربكان قبل انقلاب 28 شباط 1997 :

كان الصعود السريع لحزب الرفاه في النصف الأول من عقد التسعينات مبعث عدم ارتياح لدى قادة المؤسسة العسكرية في تركيا، وخصوصاً منذ النجاح الذي أحرزه الحزب في الانتخابات البلدية عام 1994. فمنذ تلك الانتخابات ولغاية اسقاط حكومة أربكان في حزيران 1997 شدّدت أكثرية خطابات المؤسسة العسكرية على " الطابع الرجعي للحزب ". وقبيل الانتخابات البرلمانية عام 1995 مباشرة سعى رئيس أركان الجيش التركي الجنرال اسماعيل حقي قَرَداي إلى التأثير في الناخبين من خلال الإعلان بأن " القوات المسلحة التركية هي الضمان الأعظم للجمهورية التركية، التي هي دولة علمانية وديمقراطية " [91]. وكان الجنرال قَره داي، الذي تولى منصب رئيس الأركان بين 30 آب 1994 و 30 آب 1998، مشهوراً بتطرفه في عدم التسامح تجاه أي وجود إسلامي داخل القوات المسلحة التركية، وقد أحال على التقاعد وعزل مجموعات من الضباط بدعوى" نشاطاتهم الرجعية " [92]. وبعد النتيجة التي أحرزها حزب الرفاه في انتخابات 1995 حاول الجيش منع تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة أربكان من خلال عرقلة المباحثات التي جرت بين حزبي الرفاه والوطن الأم لهذا الغرض [93]. وفي وقتٍ لاحق قَبِل الجيش، على مضض، في حزيران 1996 تكليف أربكان بتشكيل حكومة جديدة بعد استقالة الحكومة الائتلافية بين حزبي الوطن الأم والطريق الصحيح برئاسة مسعود يلماز.

الواقع أن قيادة حزب الرفاه كانت مُدركةً تماماً لأهمية دور وموقف المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية، ومدى حساسيتها تجاه الحركة الإسلامية في البلاد، ولذا سعى أربكان إلى طمأنتها. فبعد الانتخابات البلدية في عام 1994 بدأ حزب الرفاه ينتهج استراتيجية محسوبة لإقامة علاقات أوثق مع الجيش، إذ أن العديد من قياديي الحزب ونوابه في البرلمان أطلقوا تصريحات عديدة تُمجد الجيش التركي " الذي هو جيش نبينا "، و " جيش الشعب "، وهو بمثابة " بؤبؤ العين لدى الشعب "، وتصريحات أُخرى حول وجود جنرالات وجنود قريبون من الرفاه، وهم يثقون فيه. وقبل انتخابات عام 1995 البرلمانية دعا الرفاه عدداً من ضباط الجيش البارزين المتقاعدين لخوض الانتخابات كمرشحين له، وقد ضمّت القوائم الانتخابية لحزب الرفاه أسماء سبعة ضباط كبار سابقين، منهم 3 برتبة جنرال و 4 برتبة عميد. وكان غرض الرفاه من وراء كل ذلك إزالة شكوك الجيش فيه، ولكن دون جدوى [94].

وبعد تشكيل الحكومة الائتلافية برئاسته حاول أربكان تجنب أي مواجهة مع الجيش، إذ أكد برنامج حكومته على الالتزام بالأُسُس التي وضعها أتاتورك للجمهورية التركية، كما تكرّر هذا التأكيد عندما قام أربكان وأعضاء حكومته بزيارة ضريح أتاتورك، حسب التقليد المُتّبع عند تشكيل أي حكومة جديدة، وتسجيل كلمة في سجل الزيارات حول التعهد بالالتزام بتلك الأُسُس [95]. ولم يمضِ وقتٌ طويل على ذلك حتى صادق أربكان على القرار الذي اتخذه المجلس العسكري الأعلى في 1 آب 1996 بطرد 13 ضابطاً من الجيش بسبب " تورطهم في مبادرات رجعية " [96].

مضت الأشهر الستة الأولى من عهد حكومة أربكان دون حدوث أي مواجهة مباشرة بينها وبين والمؤسسة العسكرية التركية، لكن الأخيرة لم تُخفِ أبداً عدم ثقتها في أربكان وتوجهاته الإسلامية من خلال توجيه تحذيرات بأن الجيش واقفٌ بالمرصاد لكل تهديد للنظام العلماني القائم في البلاد. ففي 19 تموز 1996 صرح قائد القوة الجوية الجنرال أحمد جوركجي A.Çorekçi خلال احتفال عسكري قائلاً، " ستكون سيوفنا بَتّارةٌ دائماً، وإن طائراتنا النفاثة التي تجوب في السماء قادرةٌ، مثل مخالب الصقر، على تمزيق التهديدات المناوئة للعلمانية، وكذلك [ الحركة الكردية ] الإنفصالية " [97]. وفي 24 تموز نشرت صحيفة " حريت " التركيةمقطعاً من تقرير لرئاسة أركان الجيش التركي يتضمن تحذيراً بأن الأنشطة الدينية المتطرفة تهدف إلى تحطيم الأتاتوركية والنظام العلماني - الديمقراطي في البلاد[98].

ومنذ أواخر عام 1996 بدأت العلاقة بين الجيش التركي وحكومة أربكان، أو بالأحرى حزب الرفاه، تتجه نحو مزيدٍ من التوتر، ففي 24 كانون الأول 1996 وجّه رئيس أركان الجيش الجنرال قره داي تحذيراً إلى القوى المناوئة للعلمانية بالإحجام عن مهاجمة " إصلاحات أتاتورك ". وجاء هذا التحذير على خلفية ازدياد التصريحات المناوئة للعلمانية منذ يوم 10 تشرين الثاني 1996، الذي يصادف الذكرى السنوية لوفاة أتاتورك، إذ انتقد رؤساء بلديات من حزب الرفاه في عددٍ من المدن والبلدات إلزامهم بالمشاركة في مراسيم إحياء ذكرى أتاتورك، وأبدى بعضهم ملاحظات فيها ازدراء للعلمانية ولمؤسس الجمهورية التركية [99]. فضلاً عن تصريحات لبعض نواب حزب الرفاه في البرلمان، مثل حسن حسين جَيلان و شكري قره تبه، في تشرين الثاني 1996 تضمنت ملاحظات قوية ضد النظام العلماني الذي أقامه أتاتورك. وفي كانون الأول 1996 أيضاً تم طرد مجموعة من الضباط في الجيش التركي بزعم كونهم من " الإسلاميين "، الأمر الذي زاد من حدة التوتر بين المؤسسة العسكرية وحزب الرفاه [100].

ومنذ كانون الثاني 1997 بدا واضحاً أن الأمور تسير باتجاه مزيد من التصعيد من جانب المؤسسة العسكرية التركية ضد حزب الرفاه. ففي مطلع عام 1997 أعلن قائد القوة البحرية التركية الأدميرال كوفَن إيركايا " Güven Erkaya " أن الأسلّمة تُشكّل التهديد الأعظم للأمن القومي التركي، وهي أخطر من حزب العمال الكردستاني. أما رئيس الأركان الجنرال قره داي فقد حذّر بأن حزب الرفاه " يجر تركيا إلى الوراء نحو العصور الوسطى "، وأبلغ أربكان بأن الجيش يراقب فعاليات الحكومة في مجال التعليم للتأكد من

عدم تجاوز" الخطوط الحمراء " في هذا المجال [101]. وفي اجتماع لمجلس الأمن القومي التركي في كانون الثاني 1997 طلب الجيش من أربكان اتخاذ إجراءات ملموسة، وليس إطلاق التصريحات فقط، للدفاع عن العلمانية ووقف الأنشطة المعادية لها [102]. وفي سياق هذا التصعيد أيضاً أعلن رئيس استخبارات هيئة الأركان العامة التركية الجنرال جتين سانر "Ç. Saner " في كانون الثاني 1997 تشكيل مجموعة العمل الغربية " Bati Çalişma Grubu " لمراقبة تهديد " الرجعية الإسلامية " على حد تعبيره، وأعلن أن الجيش التركي يمكن أن يستخدم القوة ضدها [103]. وبغض النظر عن الاختلاف في الآراء حول تأريخ تأسيس مجموعة العمل الغربية [104]، فإنها تأسست بأمر من رئيس أركان الجيش التركي الجنرال اسماعيل حقي قره داي، وكان مركزها في قيادة القوة البحرية، وتم اختيار أعضائها من دائرة الأمن الداخلي في رئاسة الأركان العامة، ورئاسة الاستخبارات التركية [105]، وكان فيها ممثلين عن قادة القوات البرية والبحرية والجوية. أما مهمتها الأساسية فهي جمع وتقييم المعلومات عن التوجهات السياسية والفكرية للجمعيات والاتحادات المهنية ومنظمات المجتمع المدني،والمؤسسات التعليمية ،والمؤسسات الاقتصادية والمالية، والتشكيلات المحلية والإقليمية للأحزاب السياسية وتشكيلاتها الإدارية، ووسائل الإعلام ودور النشر، والإداريين من ذوي الرتب والدرجات العليا (والي، قائمقام، رؤساء بلديات المدن الكبيرة، رؤساء البلديات المحلية، رؤساء الدوائر)[106]. وقد عنيت مجموعة العمل الغربية أساساً بجمع وتقييم المعلومات الخاصة بالفعاليات السياسية والاقتصادية للمؤسسات والجمعيات والأحزاب ذات التوجهات الإسلامية، وتقديم تقارير أو بيانات موجزة Briefing عنها إلى كبار رجال الدولة، وأعضاء المحاكم، والأكاديميين والصحفيين [107].

وفضلاً عن مجموعة العمل الغربية أُعلن في 9 كانون الثاني 1997 عن تأسيس " مركز إدارة الأزمات في رئاسة الوزراء – Başbakanlik Kriz Yönetim Merkezi " [108]، وكان الغرض من تشكيله متابعة مختلف الأزمات التي قد تواجهها البلاد وتقييمها واتخاذ القرارات وفقاً لتلك التقييمات وتنفيذها. وكان مقر المركز في بناية السكرتارية العامة لرئاسة الأركان التركية، ومع أن المركز كان تابعاً لرئاسة الوزراء من الناحية القانونية، ولكنه كان مرتبطاً برئاسة الأركان العامة التركية فعلياً [109]، وبالتالي أضاف تأسيسه بُعداً جديداً لمركز وقوة رئاسة الأركان العامة التركية في تقرير السياسات التي يجب اتخاذها وتطبيقها في حال ظهور أي أزمة أو حالة طارئة تُشكّل خطراً على البلاد.

في غضون هذه التطورات كانت حكومة أربكان تتعرض لحملة قوية من جانب وسائل الإعلام المؤيدة للنظام العلماني منذ أواخر كانون الثاني 1997. فقد استغلت وسائل الإعلام تلك بعض الإجراءات والتدابير الإسلامية الطابع التي اتخذتها حكومة أربكان (ومنها الدعوة الموجهة لمشايخ الطرق الصوفية في 11 كانون الثاني 1997 لمأدبة إفطار في القصر الجمهوري والدعوة لبناء جامع في ميدان تقسيم باسطنبول وإعادة فتح جامع أيا صوفيا أمام المصلين كما سبقت الإشارة) وبدأت حملة إعلامية مُبالغٌ فيها مفادها أن نظام حكم إسلامي سيحل محل النظام العلماني القائم في البلاد. ومع بداية شباط 1997 ازدادت الحملة الإعلامية شراسةً ضد حكومة أربكان وحزب الرفاه، وكذلك الحال بالنسبة لموقف

المؤسسة العسكرية منهما، وخصوصاً بعد حادثة سنجان وهي بلدة صغيرة قرب العاصمة أنقرة. ففي 3 شباط 1997 أقدم رئيس بلدية سنجان بكر يلدز، وهو قيادي في حزب الرفاه، على تنظيم احتفال ديني بمناسبة يوم القدس دعا إليه السفير الإيراني في أنقرة محمد رضا باقري. وقد أُلقيت في الاحتفال خُطب مؤيدة لحركة حماس في فلسطين وحزب الله (اللبناني)، كما ألقى السفير الإيراني خطاباً دعا فيه الإسلاميين الأتراك إلى المضي قُدُماً في مسيرة تطبيق الشريعة الإسلامية. وكان رد الفعل المباشر على هذا الأمر إرسال العديد من الدبابات والمدرعات التي جابت شوارع سنجان في اليوم التالي للاحتفال [110]. وفي يوم 5 شباط أُقيل بكر يلدز من منصبه واعتُقل، وعُد السفير الإيراني باقري شخصاً غير مرغوب فيه، وكذلك الحال بالنسبة للقنصل الإيراني في اسطنبول محمد رضا راشد الذي كان قد صرح يوم 5 شباط مُمتدحاً ليلة القدس وقال ليس هناك من أحد يستطيع ان يمنع انتشار الإسلام، وقد غادر السفير والقنصل تركيا يوم 19 شباط. ورداً على سؤال حول نزول الدبابات إلى شوارع سنجان اعتبر الجنرال شفيق بير، نائب رئيس الأركان العامة خلال الاجتماع السنوي للمجلس التركي – الأمريكي في الولايات المتحدة في 21 شباط، هذا الحدث بمثابة " ضبط لعيار الديمقراطية " [111]. ومن جهة أخرى كان هناك تصعيد خطير في خطاب المؤسسة العسكرية تجاه الحركة الإسلامية في تركيا في تلك الأيام إذ ركّز ذلك الخطاب على خطورة نشاطات الإسلاميين في تركيا، وبأن الإسلام السياسي بات يُشكِّل خطراً على تركيا يفوق خطر حزب العمال الكردستاني [112]. وفي 27 شباط، أي قبل يوم من انقلاب 28 شباط 1997، صدر تصريح قوي عن سكرتارية مجلس الأمن القومي التركي مفاده أن التنظيمات المدنية (ويقصد بذلك تنظيمات حزب الرفاه) تسعى إلى إقامة دولة إسلامية من خلال مزيج من الإرهاب والنشاط السياسي ضمن أجهزة الدولة [113].

**انقلاب 28 شباط 1997 ونهاية حكومة أربكان :**

لم يكن تحرك المؤسسة العسكرية التركية ضد حكومة أربكان أمراً مُفاجئاً في ضوء مواقفها وتصريحاتها السابقة المناوئة لأربكان وحزب الرفاه. وهناك من يرى أن الجيش تعمّد تأخير انقلابه ضد حكومة أربكان من أجل أن تتعقب تلك المؤسسة الحركات الإسلامية المختلفة، وتُحدّد شبكاتها التنظيمية، لكي تتمكن من تدميرها وحرمانها من مصادر تمويلها لاحقا [114].

كانت المؤسسة العسكرية في تركيا الدعامة الأساسية للنظام الأتاتوركي العلماني في البلاد، وكانت حارساً له على الدوام. ومن هذا المنطلق كانت تلك المؤسسة ضد الحركة الإسلامية في تركيا، وخصوصاً حزب الرفاه الذي نجح في الوصول إلى السلطة من خلال الفوز في الانتخابات البرلمانية. وقد لاحظنا سابقاً كيف أن المؤسسة العسكرية حاولت حرمان حزب الرفاه من ثمرة ذلك الفوز بعرقلة تشكيله حكومة ائتلافية. وعندما تشكّلت حكومة أربكان الائتلافية في حزيران 1996 عبّرت المؤسسة العسكرية عن عدم ارتياحها وقلقها بدعوى أن النظام العلماني القائم في تركيا بات في خطر، فبعد مدة قصيرة جداً من تشكيل حكومة أربكان سُرِب إلى الصحافة التركية مقطع من تقرير موجز لرئاسة الأركان العامة التركية ورد فيه تحذير بأن " النشاطات الدينية المتطرفة تهدف إلى تدمير الأتاتوركية والنظام الديمقراطي والعلماني " [115]. وقد استمرت مثل هذه التحذيرات والتصريحات من جانب المؤسسة العسكرية لحين إجبار أربكان على تقديم استقالته من رئاسة الحكومة في 18 حزيران 1997. والواقع أن المؤسسة العسكرية لم تُقدم أي دليل ملموس يدعم تلك التحذيرات والتصريحات باستثناء الإشارة إلى عبارات مناهضة لنمط النظام العلماني القائم في تركيا صدرت عن أعضاء في حزب الرفاه في بعض المناسبات. ومن الواضح أن المؤسسة العسكرية بالغت كثيراً في مسألة " التهديد الإسلامي " للنظام العلماني والديمقراطي في تركيا من أجل تبرير القيام بالإنقلاب ضد حكومة أربكان. ففي مقابلة صحفية بمناسبة مرور 10 سنوات على انقلاب 28 شباط 1997 ذكر سليمان ديميريل، الذي كان رئيساً للجمهورية وقتئذٍ، بأنه قام بزيارة مقر رئاسة الأركان التركية في 17 كانون الثاني 1997 حيث أبلغته القيادة العسكرية بعدم ارتياحها من حكومة أربكان، وقدمت له ملفات 55 حادثة بهذا الخصوص. ويُضيف ديميريل بأنه أجرى تحقيقات بخصوص تلك الملفات " واتضح أن مابين 25 و 30 ملفاً منها لا تقوم على أي أساس بل تعتمد على الروايات " [116]. بل أن المحكمة الدستورية في تركيا التي نظرت في الدعوى المُقدمة ضد حزب الرفاه وأصدرت قراراً في كانون الثاني 1998 بحظر نشاطه، أخفقت في تقديم أدلة على عزم حزب الرفاه إقامة نظام حكم ديني في البلاد، وكان الدليل الذي استندت إليه في إصدار قرار الحظر مجرد تصريحات متفرقة وأعمال عامة رمزية لأعضاء من حزب الرفاه في مواقف مختلفة على مدى السنوات الست السابقة [117].

إن أبرز العوامل التي دفعت المؤسسة العسكرية إلى العمل من أجل إسقاط حكومة أربكان هي :

1 – قلق المؤسسة العسكرية من تنامي شعبية حزب الرفاه وحصوله على تأييد متزايد من الناخبين في البلاد، وتوقع تحقيق الإسلاميين لنتائج أفضل في الانتخابات البرلمانية مستقبلاً بحيث يستطيعون تشكيل الحكومة دون الحاجة إلى ائتلاف مع أحزاب سياسية أُخرى. وربط قادة المؤسسة العسكرية تلك النتائج بالتوسع الكبير في التعليم الديني، وخصوصاً معاهد " إمام – خطيب " التي ازدادت أعدادها وكثُر الإقبال عليها. ووفقاً لإحدى تقارير المؤسسة العسكرية فأن عدم مواجهة فعاليات الإسلام السياسي سيؤدي إلى حصول أحزاب الرؤية القومية " مللي غوروش " (أي الإسلام السياسي) على حوالي 34% من أصوات الناخبين في الانتخابات البرلمانية في عام 2000. أما في انتخابات عام 2005 فمن المتوقع حصولها على نسبة 66,94% من الأصوات، أي الأغلبية المطلقة بسبب كسب أعداد كبيرة من أصوات الناخبين من خريجي معاهد " إمام – خطيب" [118]. وبمعنى آخر فان الحكومة التي يُشكلونها ستكون قوية، وستكون لتلك ألأحزاب الأغلبية المُريحة في البرلمان لإصدار التشريعات التي تريدها بسهولة. ومن المحتمل أيضاً أن قادة المؤسسة العسكرية كانوا يتوقعون تأثير مثل ذلك الوضع على دور المؤسسة العسكرية ونفوذها السياسي في البلاد، خصوصاً وأن الإسلاميين كانوا قد وَعَدوا بأنهم سيعيدون النظر في موضوع مجلس الأمن القومي التركي إذا فاز حزب الرفاه في الانتخابات من أجل أن تكون السياسة التركية أكثر ليبراليةً. وقد أبلغ أربكان بعض الصحفيين من صحيفة " ملليت " بأنه في حالة فوزه في الانتخابات وترؤسه الحكومة سيُبقي على مجلس الأمن القومي، ولكن المجلس سيعمل وفق الرؤية القومية. وكان هذا التصريح يُمثل تحدياً بالنسبة للمؤسسة العسكرية لأنه يعني ضمناً أن قرارات وتوصيات مجلس الأمن القومي وسكرتاريته التي يُهيمن عليها الجيش لا تنسجم مع قناعة الكثير من المواطنين. وأشار أربكان أيضاً إلى أن ذلك المجلس يتخذ القرارات دون التشاور مع المجلس الوطني التركي الكبير، أي البرلمان. واقترح أربكان أيضاً مشاركة أحزاب المعارضة في مناقشات مجلس الأمن القومي. وكان رد فعل المؤسسة العسكرية على مُقترحات حزب الرفاه هذه وغيرها، حسب تعبير أحد الباحثين، هو " تغيير الموضوع، فبدلاً من السماح لمبادرات حزب الرفاه باكتساب الزخم بين الناس سعت المؤسسة العسكرية إلى التلاعب بالمجتمع أو التأثير فيه. فمنذ فوز الرفاه[ في الانتخابات البلدية ] عام 1994 ولغاية إزاحته عن السلطة [ في حزيران 1997] شدّد الجيش على السمة" الرجعية " لحزب الرفاه " [119].

2 – عدم ارتياح المؤسسة العسكرية من توجهات أربكان في مجال السياسة الخارجية، وخصوصاً دعواته ومساعيه لتوثيق العلاقات مع الدول الإسلامية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية. وكانت المؤسسة العسكرية ترى بأن مساعي أربكان هذه لا تنسجم مع التوجهات التقليدية في السياسة الخارجية التركية نحو الغرب والولايات المتحدة، فضلاً عن العلاقات مع إسرائيل. كما كان لدى المؤسسة العسكرية حساسية خاصة تجاه بعض تلك الدول التي كانت تتهمها المؤسسة

العسكرية التركية بتقديم المساعدة والدعم لحزب العمال الكردستاني، أو بالتدخل في الشؤون الداخلية التركية، وخصوصاً سوريا وإيران. وكانت المؤسسة العسكرية تعد هاتين الدولتين، فضلاً عن العراق، بمثابة تهديد للأمن والمصالح القومية التركية. ومن جهة أُخرى كانت المؤسسة العسكرية ترى أن عضوية تركيا في حلف الناتو، وعلاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة في المجالين العسكري والأمني، واتفاقيات التعاون العسكري والأمني مع إسرائيل التي تم توقيعها في شباط 1996، يضمن دعم تلك الدول لتركيا وأمنها. إن حزب الرفاه لم يُقدِم على أية خطوة تمس التزامات وعلاقات تركيا مع هذه الأطراف، ولكن يبدو أن المؤسسة العسكرية كانت ترى أن توجهات أربكان في السياسة الخارجية لا بد أن تكون لها تداعيات سلبية على علاقات تركيا مع الغرب والولايات المتحدة وإسرائيل لاحقاً.

3 – استياء المؤسسة العسكرية من محاولة أربكان فتح باب الحوار مع حزب العمال الكردستاني على أمل الوصول إلى حل سياسي للمسألة الكردية في تركيا، وكان هذا يتعارض مع نهج المؤسسة العسكرية في التعامل مع المسألة الكردية باستخدام القوة العسكرية. ومن المعروف أن استخدام القوة العسكرية مع المسألة الكردية أدى إلى تدمير آلاف القرى الكردية، وترحيل أعداد كبيرة من الكرد منها، فضلاً عن هجرة أعداد كبيرة أُخرى منهم بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية السيئة في مناطقهم [120]. ولعل من المناسب أن نُشير هنا إلى أن استخدام القوة في مواجهة الكرد، وما ترتب عليها من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية سلبية، أخذ يتعرض لانتقاداتٍ من أوساطٍ عدة، ومنها جهات محسوبة غلى القوى العلمانية في البلاد. ففي 20 كانون الثاني 1997، أي قبل نحو خمسة أسابيع من انقلاب 28 شباط، صدر تقرير عن اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك " TüSIAD " تقرير مهم يدعو إلى رفع يد المؤسسة العسكرية عن السياسة وإلغاء مجلس الأمن القومي، وإتاحة الفرصة أمام الكرد للتعبير عن حقوقهم وتطلعاتهم. وكان تقرير سابق صادر عن اتحاد الغُرف والبورصات التركية " TOBB " في عام 1995 قد انتقد أسلوب التعامل مع المسألة الكردية في تركيا، واتهم المهربين والموظفين الحكوميين (ومعظمهم من رجال الأمن والاستخبارات والقوات المسلحة) بأنهم المستفيدين من استمرار الحرب مع حزب العمال الكردستاني. وقد عبّرت المؤسسة العسكرية عن استيائها مما ورد في هذه التقارير، فبعد نشر تقرير اتحاد الغرف والبورصات التجارية اتصلت رئاسة الأركان برئيس الاتحاد يالم أريز Yalim Erez وأبلغته بعدم قبولها لما ورد في التقرير، وتساءلت عن كيفية موافقة الاتحاد على التقرير ونشره. وعندما صدر تقرير اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك تم استدعاء رئيس الاتحاد خالص قوميلي Halis Komili إلى رئاسة الأركان بعد نصف ساعة من انتهاء تلاوة التقرير المذكور للتحقيق معه، وكان صدور هذا التقرير من بين الأمور التي دفعت قيادة المؤسسة العسكرية التركية للاجتماع يوم 27 كانون الثاني 1997 لتقييم الموضوع والتباحث حول ما يجب عمله [121].

4- العامل الاقتصادي المتمثل في سياسات ومبادرات حكومة أربكان الاقتصادية وما قد تؤدي إليه من تحولات وتغييرات في الأوضاع الاقتصادية تتقاطع مع مصالح المؤسسة العسكرية. لقد أشرنا سابقاً إلى دور المؤسسة العسكرية التركية في الاقتصاد الوطني من خلال رابطة التعاون العسكري " OYAK "، والعلاقة مع الشركات الصناعية الكبرى في تركيا، والفُرص المتاحة أمام كبار الضباط لشغل مناصب ووظائف مرموقة في المشاريع العامة والخاصة. إن العلاقة مع تلك الشركات، وغيرها من المؤسسات المالية والتجارية الكبرى، التي تُشكّل الأساس لتقوية المؤسسة العسكرية، ومع أصحاب عقود الدفاع من الأمريكان والأوربيين والإسرائيليين والروس، كانت تُمثل جائزة السباق في أسلوب إدارة الأعمال في تركيا. وبناءً على ما سبق كان للمؤسسة العسكرية مصلحة في الإبقاء على الترتيبات الاقتصادية السائدة. وفي مقابل هذا كان البرنامج الاقتصادي لحزب الرفاه يهدف إلى فسح المجال أمام الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية والمالية المؤيدة للحزب، وإنهاء الإسراف، وإعادة النظر في نظام الضرائب، والتأكيد بشكل أوسع على علاقات تركيا الاقتصادية مع جيرانها في الجنوب والشرق، ومن هنا كان هذا البرنامج تحدياً واضحاً لجوهر المصالح الاقتصادية للمؤسسة العسكرية التركية [122]. وفي هذا الصدد أيضاً كان لكبار رجال الأعمال الأتراك الوثيقي الصلة بالمؤسسة العسكرية، والذين شعروا بخطورة سياسة أربكان على مصالحهم الخاصة، دور في عملية الانقلاب وإسقاط حكومة أربكان، فقد شكلّ رجال الأعمال والمؤسسة العسكرية بُنية ما يُسمى " الدولة العميقة – Derin Devlet " [123]. وقد اتضح ذلك من التحقيقات والمحاكمات التي جرت في تركيا في الآونة الأخيرة للجنرالات وغيرهم من المدنيين الذين شاركوا في انقلاب 28 شباط 1997، والتي نُشر الكثير عنها في وسائل الإعلام التركية وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت).

5- كان تحرك المؤسسة العسكرية ضد حزب الرفاه بمثابة تعبير أيضاً عن القلق العميق لدى قسم من أولئك الذين لم يُصوتوا لذلك الحزب، والذين شعروا بأن النظام العلماني مُهدّد. وكان مبعث القلق لدى هؤلاء هو الانطباع الخاطئ عن بعض أعضاء حزب الرفاه، وكذلك المعلومات السيئة وغير الدقيقة التي كانت تنشرها الصحافة عن نشاطات حزب الرفاه ونواياه [124]. وقام هؤلاء في شتاء 1996-1997 بإطفاء الأنوار لمدة دقيقة في الساعة 8,30 من مساء كل يوم فيما عُرف بـ " دقيقة ظلام من أجل النور أو الضياء الدائم " احتجاجاً على حكومة أربكان وحزب الرفاه، وقد شاركت مكاتب رئاسة الأركان العامة في هذه الممارسة. إن دعم هؤلاء الناس منح المؤسسة العسكرية حرية حركة للضغط على أربكان لدفعه إلى الاستقالة [125]

6- دور وسائل الإعلام المملوكة من مؤسسات إعلامية كُبرى (مجموعتي دوغان وصباح) التي أدت دوراً خطيراً في التحريض على الإنقلاب، وكذلك في شن حملة منظمة بعده ضد حكومة أربكان وحزب الرفاه من خلال الأخبار والتقارير الكاذبة

بهدف تشويه صورتيهما، وإجبار أربكان على التخلي عن السلطة. ذلك أن بارونات الإعلام الذين لم يعودوا يستلمون تمويلاً من الدولة في عهد حكومة أربكان اصبحوا متلهفين للتخلص من تلك الحكومة [126]. وللدلالة على خطورة دور وسائل الإعلام وُصِف إنقلاب 28 شباط بأنه " إنقلاب وسائل إعلام " [127]، ومن المفيد الإشارة إلى أن نادي الاتصال " Iletişim Külübu " في جامعة اسطنبول أقام في 28 شباط 2013، أي في الذكرى السنوية السادسة عشر للإنقلاب، معرضاً لما نشرته الصحافة التركية في عهد الانقلاب من عناوين تحريضية وأنباء ومقالات ضد حزب الرفاه وحكومة أربكان، وكان عنوان المعرض " الإعلام يُعِدُ للانقلابات والعسكر يُنفذونها " [128].

7- تأثير العامل الخارجي، إذ أن وصول حزب إسلامي إلى السلطة في دولة شرق أوسطية حليفة للناتو، وذات نظام علماني، وأهمية جيو – سياسية، مثل تركيا كان مبعث عدم ارتياح وقلق في الدول الغربية والولايات المتحدة وإسرائيل. فمع فوز حزب الرفاه في انتخابات 1995 " أصبح بإمكان المرء سماع أجراس الإنذار في عواصم أوربا وكأن قوةً ظلاميةً جديدة، وغير معروفة تماماً، برزت في أنقرة " [129]. وكان مبعث هذا القلق انتقادات الإسلاميين القوية لعلاقات تركيا الوثيقة مع الغرب، وعضويتها في حلف الناتو، وتلهفها للحصول على العضوية في الاتحاد الأوربي. كما أن حزب الرفاه كان ينتقد السياسة الخارجية الأمريكية، ويصف واشنطن بأنها أداة بيد القوى الصهيونية وإسرائيل [130]. وفضلاً عن ذلك كان موقف حزب الرفاه واضحاً من إسرائيل التي اتهمها بالتخطيط لاحتلال المنطقة الواقعة بين النيل والفرات، بما فيها تركيا [131]. ومع أن أربكان أبدى مرونةً واعتدالاً بعد توليه السلطة، ولم يتعرض لالتزامات تركيا وعلاقاتها الخارجية مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، لكن تلك الأطراف كانت قلقة من أن استمرار أربكان وحزب الرفاه في السلطة لفترة طويلة قد يؤدي إلى أسلمة الدولة وإلى تحولات في السياسة الخارجية التركية تكون على حساب علاقاتها مع تلك الأطراف. وقد تبيّن موقف الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، من مبادرات أربكان في السياسة الخارجية منذ بداية توليه السلطة. لقد شعرت واشنطن بالقلق من جولة أربكان في الدول الإسلامية بدءاً من إيران في صيف 1996، ووجهت انتقادات قوية لزياراته إلى إيران وليبيا وتوقيع اتفاقيات اقتصاديةمعهما [132]، ورأت أن من المرجح أن يُقوِض أربكان آمال الولايات المتحدة في عزل العراق وإيران، اللتين كانت واشنطن تتهمهما بدعم " الإرهاب "، وفي دفع سوريا نحو توقيع صلح شامل مع إسرائيل، وتهدئة التوتر في بحر إيجة بين تركيا واليونان [133].

هناك أمثلة كثيرة جداً عن تعليقات وتحليلات ومقالات صدرت في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص أربكان وسياسته، نذكر نماذج منها تُعطي فكرة عن انطباع تلك الأطراف عنه. ففي 10 آب 1996 نشرت صحيفة النيويورك تايمزالأمريكية مقالةً تعليقاً على الزيارة التي ينوي أربكان القيام بها إلى إيران. وقد اقتبس كاتب المقالة من مورتون

أبراموفيتز M. Abramowitze رئيس مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في واشنطن، والذي كان سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية في تركيا بين 1989-1991، قوله " كيف تتعامل مع حليف في الناتو هو ضد الناتو أساساً ومُعادٍ للسامية أساساً... " [134]. وفي 21 آب 1996 نشرت الصحيفة ذاتها مقالة للكاتب المعروف توماس فريدمان T.L.Friedman حذّر فيها من أن تركيا تصبح في عهد رئيس الوزراء أربكان " حليفاً غير جدير بالثقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في أحسن الأحوال، وتهديداً للمصالح الأمريكية في أسوأ الأحوال " وأشار إلى توقيع أربكان صفقة الغاز مع إيران [135]. أما معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى فقد أجرى مناقشة عامة في 18 تموز 1996 بعد أيام من المصادقة على تشكيل حكومة أربكان، وتحدث كل من ألان ماكوفسكي A. Makovsky وايان ليسر Ian Lesser، وهما من قيادات اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، بخصوص إبعاد أربكان عن السلطة في أسرع وقت[136]. وكان ماكوفسكي على علاقة وثيقة بالمؤسسة العسكرية التركية ففي زياراته لتركيا كان يتردد على رئاسة الأركان العامة التركية [137]، وقد كتب مقالةً في 1 آذار 1997 حول كيفية التعامل مع أربكان أشار فيها إلى تعاطف أربكان الصريح وعلاقاته مع من وصفهم بـ " المتطرفين الإسلاميين في إيران وليبيا والسودان وتونس والجزائر ومصر وبين الفلسطينيين "، وأضاف بأن ذلك يُثير قضايا أمنية جدية لأن أربكان " بوصفه رئيساً للوزراء وعضواً في مجلس الأمن القومي يستطيع الإطلاع على أسرار حلف الناتو، والخطط الأمريكية – التركية بخصوص مكافحة الإرهاب، وغير ذلك من المعلومات الأمنية [138]. أما زبنغيو بريجنسكي Z.Brzeziniski مُستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر(1977- 1981) فقد صرّح قائلاً " ما دام الرفاه في السلطة لن يمكننا تحقيق أهدافنا، لا بد من حل حزب الرفاه "، وفي هذا السياق أيضاً وصف دبلوماسي أوربي أربكان بأنه " أصولي وقومي مُتطرف "، وأضاف " إذا أردنا لتركيا أن تتوجه نحو الغرب فإنه الرجل الخطأ " [139].

وكانت إسرائيل من الدول التي شعرت بقلق كبير من وصول أربكان إلى السلطة إذ كانت لها علاقات قوية مع تركيا في مجالات التعاون العسكري والأمني والاقتصادي، وخصوصاً منذ توقيع اتفاقية شباط 1996. وكان مبعث هذا القلق هو تصريحات ومواقف أربكان المناوئة للصهيونية وإسرائيل، التي وصفها بالسرطان في قلب العالم العربي والإسلامي، وبأنها تسعى لتقويض العقيدة الإسلامية، وإقامة إسرائيل الكُبرى التي تمتد من النيل إلى الفرات، كما عزا مشاكل تركيا الاقتصادية إلى مؤامرة صهيونية [140]. هذا فضلاً عن مواقفه المؤيدة للحقوق العربية ففي أول لقاء له مع مبعوث من وزارة الخارجية الأمريكية في بداية تموز 1996 طلب أربكان انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية ومن هضبة الجولان السورية [141]. كما ساور القلق إسرائيل بخصوص مبادرات أربكان لتوثيق علاقات بلاده مع إيران وسوريا والعراق. ومع أن أربكان اضطر إلى مجاراة المؤسسة العسكرية التركية في توقيع اتفاقيات أُخرى مع إسرائيل في آب وكانون الأول 1996 [142]، إلا أن استمرار بقائه في السلطة كان أمراً غير مرغوب فيه من جانب إسرائيل واللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت قيادة المؤسسة العسكرية التركية على علاقة وثيقة بكليهما [143].

في ضوء ما سبق لم يكن الانقلاب العسكري مجرد حدث داخلي بعيداً عن تأثير العامل الخارجي. والحقيقة أن هناك مؤشرات عديدة على التأييد الإسرائيلي – الأمريكي للإطاحة بحكومة أربكان. فعلى سبيل المثال قام رئيس الأركان التركي الجنرال اسماعيل قره داي بزيارةٍ إلى إسرائيل في 24 شباط 1997 وعاد منها في 27 شباط، أي قبل يوم من بدء عملية الانقلاب ضد حكومة أربكان، وأُعلن خلالها عن التعاون ضد " العناصر المتطرفة " [144]، ومما له دلالته الواضحة صدور تصريح عن سكرتارية الأركان التركية في يوم 27 شباط أيضاً ربط حزب الرفاه بـ "الإرهاب " والسعي لإقامة دولة إسلامية. أما نائب رئيس هيئة الأركان العامة التركية الجنرال شفيق بير، الذي كانت له علاقات قوية جداً مع أوساط الصناعة العسكرية الإسرائيلية [145]، فقد كتب مقالةً مع الكاتب السياسي الإسرائيلي مارتن شيرمان M.Sherman في عام 2002 بعنوان " وصفة الاستقرار : تركيا + إسرائيل " ذكر فيها أن الجيش أبلغ أربكان أنه لن يقف موقف المتفرج على أسلمة تركيا، ولن يسمح بتعريض العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل للخطر [146]. ومما له دلالته أن اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية استحدث جائزة باسم " رجل الدولة العالمي " وكان الجنرال بير أول شخص يُمنح هذه الجائزة [147].

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فهناك مؤشرات أيضاً على سعيها للتخلص من حكومة أربكان لعل أبرزها الاجتماع الذي عُقد في الطابق السابع من مبنى وزارة الخارجية الأمريكية في 12 آذار 1997 برئاسة وزيرة الخارجية الأمريكية حينئذٍ مادلين أولبرايت Madelenie Albrihgt لمناقشة الأوضاع في تركيا بعد صدور مذكرة 28 شباط 1997 عن مجلس الأمن القومي التركي وبدء عملية الانقلاب على حكومة أربكان. وكان بين الحاضرين احد كبار رجال اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية وهو المؤرخ المعروف برنارد لويس B.Lewis، وبول وولفويتز P. Wolfowitz، وهو من زعماء المحافظين الجدد ومعروف بتأييده القوي لإسرائيل، وريتشارد بيرل R. Perle، الذي كان يومئذٍ عضواً في اللجنة الاستشارية للسياسة الدفاعية في الولايات المتحدة. وكانت الخلاصة التي تم التوصل إليها هي " ضرورة إزالة حكومة أربكان ولكن ليس عن طريق انقلاب عسكري مباشر " [148]، أي ليس عن طريق انقلاب عسكري تقليدي بل ممارسة الضغوط عليها لحين الإطاحة بها، وهذا ما حصل لاحقاً منذ صدور مذكرة مجلس الأمن القومي التركي في 28 شباط 1997.

إن أي مُتابع للمصادر التي تناولت العلاقة بين المؤسسة العسكرية وحكومة أربكان سيلاحظ أن مُعظمها تُشدّد على أن الدافع المباشر للتفكير في الانقلاب هو الإجراءات الإسلامية الطابع التي اتخذها أربكان وحزب الرفاه، وفي مُقدمتها دعوة مشايخ الطرق الصوفية إلى مأدبة إفطار رمضانية في يوم 11 كانون الثاني 1997 واحتفالية يوم القدس في بلدة سنجان في نهاية ذلك الشهر [149] ويرى بعضها الآخر أن تصريحات عدد من أعضاء حزب الرفاه ورؤساء بلدياته ضد العلمانية وشخص أتاتورك كان لها دور في دفع الجيش إلى تحرك الجيش ضد حكومة أربكان [150]. إلا أن التحقيقات التي جرت في تركيا مؤخراً حول ذلك الانقلاب تُشير إلى أن تفكير المؤسسة العسكرية في الانقلاب يسبق تلك الحوادث بأشهر. إن حسن جلال كوزل H.C.Gözel، وهو صحفي وسياسي تركي كان وزيراً للتربية

والشباب والرياضة بين عامي 1987-1989، كشف في شهادة له عام 2012 أمام لجنة تحقيق برلمانية خاصة عن انقلاب ومذكرة 28 شباط 1997 بأنه علم بأمر تفكير الجيش في تدبير انقلاب ضد حكومة أربكان منذ أيلول 1996. وبحسب تلك الشهادة فإن قائد قوات الجندرمة الجنرال تيومان كومان Teoman Koman قد دعا حسن جلال كوزل إلى لقائه في أيلول 1996، وتحدث الرجلان لساعات أبلغ خلالها الجنرال تيومان ضيفه بأن الجيش يُخطط لانقلاب ضد حكومة أربكان ويُفكر في تنصيب حسن جلال كوزل أو مسعود يلماز رئيساً للوزراء ،لكن كوزل رفض ذلك العرض [151].

أُطلق على الانقلاب العسكري ضد حكومة أربكان تسمية " الانقلاب الناعم – Soft Coup "، و " انقلاب ما بعد الحداثة – Post-Modern Coup " [152]، إذ أنه لم يكن انقلاباً عسكرياً بالطريقة التقليدية حيث تنزل الدبابات إلى الشوارع ويستولي الجيش على السلطة فوراً ويُعلن الأحكام العُرفية، مثلما حصل في 1960 و 1980. ويبدو أن المؤسسة العسكرية كانت تُدرك أن انقلاباً عسكرياً تقليدياً يُمكن أن يُسبب لها إشكالات على صعيد علاقات تركيا الخارجية، وخصوصاً مع الاتحاد الأوربي وما قد يترتب على ذلك من تداعيات على مسألة طلب تركيا الحصول على العضوية فيه، أو احتمال استغلاله من قبل اللوبي الأرمني واللوبي اليوناني في الولايات المتحدة ضد تركيا. ولهذا سعت المؤسسة العسكرية إلى الإطاحة بحكومة أربكان من خلال إصدار مذكرة 28 شباط 1997، وممارسة الضغوط على حكومة أربكان من خلال المؤسسة العسكرية والقوى المناصرة للنظام العلماني في تركيا لإجبارها على الاستقالة. إن الأدميرال كوفن أركايا، قائد القوة البحرية وأحد قادة انقلاب 28 شباط، خاطب القوى التي تضم سياسيين ورجال أعمال وقيادات منظمات مجتمع مدني قائلاً " على القوات غير المسلحة أن تحلها هذه المرة " [153]. وقد استمرت تلك الضغوط على أربكان قرابة 4 أشهر لحين إجباره على الإستقالة، وتُعرف هذه السلسلة من الضغوط والمواقف العدائية من حكومة أربكان بـ " عملية 28 شباط -28 Şubat Sureçi ".

إن المذكرة التي صدرت بعد اجتماع مجلس الأمن القومي التركي الذي دام حوالي تسع ساعات ونصف يوم 28 شباط 1997 كانت قد أُعِدت من قبل قادة المؤسسة العسكرية قبل مجيئهم إلى الاجتماع، حسبما ذكر سليمان دميريل [154]. وقد تضمنت المذكرة 18 توصية إلى الحكومة لاتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها، وصدرت على شكل مُلحق لقرار مجلس الأمن القومي رقم (406). وكان الغرض من تلك التوصيات الوقوف بوجه الحركة الإسلامية في تركيا وإضعاف ركائزها، واستغلال رفض تنفيذها من قبل الحكومة للضغط على أربكان لإجباره على الاستقالة. ونظراً لأن تلك المذكرة سرية ولا يمكن الكشف عنها بموجب المادة (312) من الدستور التركي، فإن مصدر المعلومات عنها هو ما نشرته وسائل الإعلام التركية، وقد ضخّمت تلك الوسائل التوصيات الواردة في المذكرة وجعلتها 20 توصية [155]. أما أهم تلك التوصيات فهي[156] :

1 – التأكيد على مبدأ العلمانية بشكلٍ صارم، وتعديل القوانين لهذا الغرض إذا دعت الضرورة.

2 – وضع المدارس والمعاهد والأقسام الداخلية للطلبة التابعة للطرق الدينية الصوفية تحت سيطرة السلطات الحكومية ذات العلاقة بالموضوع، ثم نقلها أخيراً إلى وزارة المعارف الوطنية وفق متطلبات قانون توحيد التدريسات ( صدر هذا القانون في عام 1924).

3 – جعل مدة التعليم الإلزامي 8 سنوات متواصلة في جميع أنحاء البلاد، وإجراء التعديلات الإدارية والقانونية لوضع دورات تحفيظ القران، التي يلتحق بها الصبيان الذين أتموا التعليم الإبتدائي بموافقة آبائهم، تحت مسؤولية وسلطة وزارة المعارف الوطنية حصراً. (كان الغرض من هذه التوصية تقليص تأثير الإسلاميين على الفتيان والشباب من خلال قناتي دورات تحفيظ القرآن ومعاهد " إمام – خطيب "، ولا سيّما الأخيرة منهما. فقبل انقلاب 28 شباط كان الطالب الذي ينهي دراسته الإبتدائية يستطيع الدخول إلى معاهد " إمام – خطيب " التي تضم المرحلتين المتوسطة والإعدادية، لكن هذا التعديل ألغى المرحلة المتوسطة وأبقى على الإعدادية فقط، على أساس أن الطالب يكون عندها في سن الرابعة عشر على الأقل مما يحد من رغبته في الحصول على تعليم ديني. وعلى هذا الأساس شهدت هذه المعاهد تراجعاً هائلاً في عدد المنتسبين إليها بعد انقلاب 1997) [157].

4 – إنهاء نشاطات الطرق الدينية المحظورة بموجب القانون رقم 677 (يقصد قانون التكايا والزوايا الصادر عام 1925)، وكذلك جميع الكيانات المحظورة بموجب ذلك القانون.

5 – عدم استخدام الأفراد المطرودين من القوات المسلحة التركية بسبب نشاطاتهم الإسلامية، أو علاقاتهم مع تنظيمات غير قانونية، في الدوائر والمؤسسات العامة أو تشجيعهم بشكلٍ أو آخر. (والمقصود بهذا الحكومات المحلية أو البلديات التابعة لحزب الرفاه التي كانت تستخدم ضباطاً مطرودين من الجيش).

6 – إن الإجراءات المُتبعة في إطار النظم القائمة لمنع تغلغل " المتطرفين الدينيين" إلى القوات المسلحة يجب تطبيقها أيضاً في المؤسسات الأُخرى، وخصوصاً في الجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية، وفي الجهاز الإداري، والمؤسسة القضائية.

7 – المُتابعة الدقيقة للمساعي الإيرانية لزعزعة استقرار نظام الحكم في تركيا، وتبّني سياسات تمنع إيران من التدخل في الشؤون الداخلية التركية.

8 – رفع دعاوى قانونية وإدارية في أقرب وقت ضد أولئك المسؤولين عن الحوادث التي تُعد انتهاكاً لدستور الجمهورية التركية، أو قانون الأحزاب السياسية، أو قانون العقوبات التركي، أو قانون البلديات. ويجب اتخاذ إجراءات قوية على كافة المستويات لعدم السماح بتكرار مثل هذه الحوادث. (في أيار 1997 وجه المدعي العام التركي وُرال سافاش V.Savaş تُهمة خرق قانون الأحزاب السياسية إلى أربكان وحزب الرفاه بدعوى أنهم أصبحوا بؤرةً مناوئة

للعلمانيين، أما بالنسبة لقانون البلديات فالمقصود كما يبدو منع حصول المجالس البلدية على أموالٍ من منظمات دينية في الخارج. وهذه نفس النقطة التي ذكرها مصطفى أوزجان كتوصية منفردة ضمن توصيات مذكرة 28 شباط تنص على مراقبة نشاط منظمة " مللي غوروش " التابعة للرفاه في ألمانيا الاتحادية وعرقلة تحويل العملة الصعبة إلى البلديات التابعة لحزب الرفاه).

9 – منع الممارسات التي تُشكّل خرقاً لقانون الأزياء. (المقصود هنا أساساً حظر ارتداء الحجاب من قبل الفتيات والنساء في المدارس والجامعات، وأثناء العمل في الدوائر الحكومية. وفي هذا إشارة إلى مطالبة أربكان السماح بارتداء الحجاب فيها، كما أن مشايخ الطرق الدينية الذين تمت دعوتهم من قبل أربكان إلى مأدبة الإفطار في رمضان كانوا من الشخصيات المرموقة في الشارع الإسلامي وقد حضروا مأدبة الإفطار وهم مُعممون مما أثار حفيظة القيادة العسكرية التركية)

10 – فرض الرقابة، أي السيطرة، على وسائل الإعلام التي تقف موقفاً سلبياً من القوات المسلحة التركية. لأن هذه الوسائل تحاول أن تُصور القوات المسلحة بأنها مُعادية للدين من خلال استغلال قضايا أفراد طُردوا من الجيش بناءاً على قرارات المجلس العسكري الأعلى " Yüksek Askeri Şûra " بسبب نشاطاتهم الأصولية. (المقصود هنا طبعاً وسائل الإعلام التابعة للحركة الإسلامية أو المؤيدة لها).

11 – يجب تنفيذ القانون رقم 5816 الذي يُعرّف الجرائم التي تُرتكب ضد " المنقذ العظيم أتاتورك "، بما فيها أعمال الازدراء، تنفيذاً تاماً. (الإشارة هنا إلى التصريحات التي صدرت عن بعض أعضاء حزب الرفاه في تشرين الثاني 1996، وكان فيها ازدراء لمصطفى كمال أتاتورك).

12 – اتخاذ التدابير القانونية والإدارية لمنع المبادرات التي تهدف إلى حل مشاكل البلاد على أساس الأمة [ كمفهوم إسلامي ] وليس الشعب [ كمفهوم قومي ]، والتي تُشجع تنظيم " ب. ك. ك " الإرهابي الانفصالي من خلال إجراء اتصالات معه على نفس الأساس (أي بوصفه جزء من الأمة). (المقصود بهذا البند دعوات أربكان وأعضاء آخرين في حزب الرفاه لحل المسألة الكردية على أساس الوحدة الإسلامية).

13 – منع جمع جلود الذبائح في عيد الأضحى من قبل مؤسسات وتنظيمات مناهضة للنظام وغير مُسيطر عليها بهدف تأمين موارد مالية لها. ويجب عدم السماح بأي جمع لتلك الجلود خارج السلطة التي يُنظمها القانون. (كانت مؤسسة الطيران التركية تحتكر جمع هذه الجلود سابقاً، لكن حكومة أربكان تركت الحرية للمواطنين لإعطائها إلى المؤسسات والجمعيات الخيرية للاستفادة منها في مقاصد خيرية).

14 – إعادة تنظيم تراخيص الأسلحة النارية ذات المواسير القصيرة والطويلة [ يقصد المسدسات والبنادق الآلية ]، التي صدرت لأغراض مختلفة، وفق المناطق الكائنة ضمن دائرة سلطة مراكز الشرطة والجندرمة. ويجب تقييد منح هذه التراخيص، وإجراء تقييم دقيق لطلب تراخيص البنادق الآلية. (أُدرج هذا البند على خلفية تقارير زعمت بأن الإسلاميين يخزنون الأسلحة، وخصوصاً البنادق الآلية).

إن صدور مذكرة 28 شباط جعل رئيس الحكومة أربكان في موقف حرج، وقد حاول في الأيام القليلة التي أعقبت ذلك الامتناع عن التوقيع عليها، وعدّ ذلك التدخل من قبل المؤسسة العسكرية مُنافياً للديمقراطية، إلاّ أنه اضطُر تحت ضغط من الأركان العامة التركية، وإدراك عجزه عن مواجهة المؤسسة العسكرية، إلى التوقيع عليها في يوم 5 آذار 1997 [158]. وقد منح مجلس الأمن القومي التركي حكومة أربكان مدة شهرين لتنفيذ التوصيات الثمانية عشر [159]. وبالرغم من توقيعه على المذكرة لم يكن في نية أربكان تنفيذ ما ورد فيها لأن ذلك بمثابة انتحار سياسي بالنسبة إليه. وفي محاولة للمماطلة في هذا الموضوع حصل أربكان على موافقة شريكته في الائتلاف تانسو تشيلر على طرح تقديم التوصيات في المذكرة إلى البرلمان لمناقشة النقاط الواردة فيها. لكن هذه المحاولة أخفقت إذ أعلنت أحزاب المعارضة أنه ستقاطع الجلسة التي تُخصّص لمناقشتها، كما عارضها رئيس البرلمان مصطفى قلملي M.Kalemli، الذي قال أن رئيس الجمهورية ديميريل يُشاطره الرأي. ومن جهة أُخرى انتقدت الصحافة التركية الاقتراح على أساس أنه سيؤدي إلى مواجهة بين البرلمان والجيش مما يُشكل خطراً على البلاد[160]. ولم يكن نصيب بعض الدعوات إلى إجراء انتخابات مُبكرة في البلاد بأفضل من اقتراح مُناقشة التوصيات في البرلمان [161].

كانت مذكرة 28 شباط مؤشراً على أن القوى العلمانية في تركيا، وفي مُقدمتها المؤسسة العسكرية، قرّرت اللجوء إلى خيار غير ديمقراطي ضد حكومة شرعية وصلت إلى السلطة عن طريق صناديق الانتخابات، والمفارقة أن بلاغاً صدر بعد اجتماع مجلس الأمن القومي بأن تركيا ستبقى مُلتزمة " بالقيّم المعاصرة والديمقراطية للجمهورية " [162]. كما كانت المُذكرة مؤشراً على أن المؤسسة العسكرية تخلّت عن فكرة أن الدين يُمكن أن يُستخدم لتعزيز المجتمع وبذلك " فقد الطرح التركي – الإسلامي دوره البارز بوصفه إيديولوجية رسمية " [163].

أبدت المؤسسة العسكرية التركية مزيداً من التصلب في موقفها تجاه أربكان منذ صدور مذكرة 28 شباط، فبعد الاجتماع المذكور لمجلس الأمن القومي صرّح أربكان قائلاً " اتخذنا القرارات سويةً في مجلس الأمن القومي ونحن في وئام مع القوات المسلحة التركية، ومتفقون في وجهات النظر تماماً ". إلا أن سكرتير رئاسة الأركان العامة الجنرال إيرول أوزكاسناك E.Özkasnak علّق على تصريح أربكان بالقول " إن القوات المسلحة التركية في وئام مع المؤمنين باستمرار أُسس الجمهورية العلمانية التي أقامها أتاتورك... وفيما عدا هؤلاء ليست القوات المسلحة في وئام مع أحد " [164]. كما أن كل اجتماعات مجلس الأمن القومي التركي بعد 28 شباط كان تتحوّل إلى أزمة، فالقادة العسكريون يدخلون

وهم حاملين ملفات، وينتقدون مسألة عدم تنفيذ ما أسموه " برنامج الكفاح ضد الرجعية " [165].

حظي موقف المؤسسة العسكرية بتأييد المناصرين للعلمانية في تركيا، أو الذين رأوا في حزب الرفاه تهديداً لمصالحهم ومواقعهم السياسية. إذ وقفت وسائل الاعلام التابعة للمؤسسات الإعلامية الكُبرى المؤيدة للنظام العلماني، إلى جانب المؤسسة العسكرية وشنّت هجوماً قوياً على أربكان وحزب الرفاه لغرض تشويه صورتهما، وإضفاء الشرعية على إجراءات المؤسسة العسكرية ضدهما. كما وقف عدد من الاتحادات المهنية إلى جانب المؤسسة العسكرية وهي، اتحاد نقابات المُستخدمين في تركيا " TISK "، واتحاد الحِرفيين وأصحاب المهن " TESK "، واتحاد الغرف والبورصات التركية " TOBB "، واتحاد نقابات العمال "TÜRK-IŞ" واتحاد نقابات العُمال الثورية " DISK ". وكان رؤساء هذه الاتحادات (وهم على التوالي ؛ رفيق بايدور R.Baydur، ودرويش كونداي D.Gunday، وفؤاد ميراس F.Miras ،وبايرام مَرال B.Meral، ورضوان بوداق R.Budak) من بين الفاعلين الرئيسيين في الانقلاب، وقد أُطلق عليهم تسمية " عصابة الخمسة - Beşli Çete " [166]. وسبقت الإشارة إلى رابطة " TüSIAD "، التي تُمثل كبار الصناعيين ورجال الأعمال في تركيا الذين كانت مصالحهم مع ديمومة النظام العلماني في تركيا وتوجهاته الغربية، ويرون أن سياسات أربكان وتوجهاته الداخلية والخارجية لا تنسجم مع تلك المصالح.

وكان موقف عدد من السياسيين البارزين إزاء أربكان وحزبه مُنسجماً مع موقف المؤسسة العسكرية حتى قبل انقلاب 28 شباط، ووجهوا انتقادات قوية لأربكان وحزب الرفاه. فقد نشرت جريدة " جمهوريت " التركية في 14 شباط 1997 تحت عنوان " العائق أمام حزب الرفاه هو الدولة "، أن مسعود يلماز، زعيم حزب الوطن الأُم، شبّه حزب الرفاه بالحزب النازي في ألمانيا، الذي وصل إلى السلطة بأساليب ديمقراطية. وبأن حزب الرفاه يُمثل تهديداً لتركيا، وأن الحزب يرى الدولة والقوات الأمنية عائقاً أمام هدفه لإقامة نظام حكم استبدادي في البلاد.[167]. ونقلت جريدة " صباح " التركية عنه أيضاً في عددها الصادر في 22 شباط 1997 قوله بأن الرفاه يريد إقامة نظام حكم مثل نظام الحكم الإيراني في تركيا [168]. ومع احتدام المواجهة بين المؤسسة العسكرية وأربكان رأى يلماز أن أربكان " يبدو وكأنه لا يفهم ما يجري "، وأضاف بأنه سيطلب من أربكان الاستقالة عندما يلتقي به [169]. كما برّر قلق المؤسسة العسكرية بجهود حزب الرفاه الحثيثة لإدخال كوادره في معظم مؤسسات الدولة، خصوصاً مؤسسات وزارة المعارف الوطنية، وكذلك سعي حزب الرفاه إلى " تسليح " قواعده، فضلاً عن ظهور بعض العناصر الحزبية المرافقة لأربكان في زي موحد، ورأى أن هذه المظاهر لا تعكس " مجادلة سياسية " بل " مواجهة مُسلحة "[170].

ووقف بولند أجويد، زعيم حزب اليسار الديمقراطي، بقوة إلى جانب المؤسسة العسكرية في صراعها مع حزب الرفاه، ورأى أن رد فعل المؤسسة العسكرية على أربكان والرفاه ردٌ " ديمقراطي " [171]، وذهب في تصريح آخر إلى حد القول " أن الرفاه أكثر خطراً من حزب العمال الكردستاني " [172]، كما اتهم حزب الرفاه بتسييس الدين [173]. ومثل

يلماز كان أجويد يرى بأن حزب الرفاه يعمل على تهيئة كوادر مقاتلة، وأن لأربكان صلات مع مقاتلين في البلدان الإسلامية، وبذلك عدّ أجويد حكومة أربكان بمثابة تهديد ليس لتركيا فقط بل لدول إسلامية عديدة [174].

وكان موقف رئيس الجمهورية سليمان ديميريل مع الانقلاب أيضاً إذ أنه لم يكن مع وصول حزب الرفاه إلى السلطة أساساً، ووفقاً لما ذكره شوكت قازان، وزير العدل في حكومة أربكان، في مقابلة صحفية بمناسبة مرور 10 سنوات على الانقلاب فإن ديميريل قال عند تشكيل حكومة أربكان " لقد كُنت مُكرهاً على تكليف أربكان بتشكيل الحكومة " [175]. ويوجه البعض أصابع الاتهام إلى ديميريل أيضاً بإدارة عملية الانقلاب [176]، ويبدو هذا الأمر مُحتملاً في ضوء تعبير ديميريل عن هواجسه من احتمال استمرار حزب الرفاه في السلطة، فضلاً عن موقف ديميريل السلبي من تانسو تشيلر ومحاولته إقناع أتباعه السابقين بتشكيل حزب وسط جديد يحل محل حزب الطريق الصحيح الذي تتزعمه تشيلر، ويكون بديلاً ممكناً لحزب الرفاه والأحزاب الأخرى. وكان يريد أن يكون الحزب المُقترح بزعامة حسام الدين جندوروك H.Cindoruk، الناطق السابق باسم البرلمان والعدو اللدود لتشيلر، إلا أن مساعي ديميريل لإنشاء الحزب الجديد أخفقت [177]. ومن الجدير بالذكر هنا أيضاً أن تانسو تشيلر صرّحت في تشرين الثاني 2012 بأن الانقلاب من تدبير القصر الرئاسي " جانقايا "، وأن الهدف الأساسي للانقلاب كان القضاء على حزبها ولم يكن عملاً موجهاً ضد أربكان [178]. وفي توضيح لدور ديميريل في الانقلاب يذكر أحد الكتاب الأتراك أن ديميريل كان يدعو نواب حزب الطريق الصحيح إلى القصر الرئاسي ويقول لهم " إنجوا بأنفسكم فالانقلاب قادم "، ويقول لأربكان وتشيلر " اتركوا المنصب وإلاّ فإن الانقلاب وشيك جداً " [179]. وقد ذكر ديميريل مؤخراً في حديث لجريدة ملليت التركية في كانون الثاني 2013 ما يؤكد موقفه من الانقلاب، فقد قال بأن " كل ما حصل في عملية 28 شباط 1997 تمّ في إطار الدستور "، كما ذكر أن قرارات 28 شباط دافعت عن المبادئ الأساسية للجمهورية التركية، وأن ما حدث لا يُسمّى انقلاباً [180].

وفضلاً عما سبق أيدّ تحرك الجيش أيضاً قسم من القضاة، ومن رؤساء الجامعات وطلابها، وآخرون من مواطني تركيا المؤيدين للنظام العلماني. ومن الجدير بالذكر أن مؤسسة التعليم العالي " YÖK "، وهي هيئة رسمية، أصدرت خلال هذه المرحلة نُظُم وتعليمات جديدة لحماية الأيديولوجية الأتاتوركية في مؤسسات التعليم العالي من خلال السعي لإزالة كل أشكال المُطالبة بالهوية الإسلامية. وخولّت النُظُم والتعليمات الجديدة إدارات الجامعات طرد أولئك الذين " يعملون ضد الجمهورية وقيّمها "، وتجريد الأساتذة الذين يُعبّرون عن آراء تتعارض مع الإيديولوجية الرسمية للجمهورية من الألقاب الأكاديمية، فضلاً عن إمكانية خسارتهم لحقوقهم في الضمان الاجتماعي وحرمانهم نهائياً من التوظيف الحكومي [181].

لم يكن في نية أربكان تنفيذ مطالب المؤسسة العسكرية، التي وقّع عليها في 5 آذار 1997، لأنها بمثابة انتحار سياسي بالنسبة إليه كما قُلنا سابقاً. ويُنسب إلى أربكان قوله لاحقاً بأنه لم يوقّع على التوصيات المُلحقة بمذكرة 28 شباط بل وقّع على القسم الأول من المذكرة فقط [182]. أما سكرتير حزب الرفاه أوغوزهان أصيل تورك فقد ذكر، بعد حوالي اسبوعين

من توقيع أربكان على مذكرة 28 شباط، بأن التوصيات المذكورة التي نُشرت في جريدة " صباح " التركية تختلف عن تلك التي وقّع عليها أربكان [183]، ولا يُمكن التأكد من هذه الأقوال إلاّ إذا تم نشر الوثائق ذات العلاقة بالموضوع. وفي هذا السياق أيضاً نُشير إلى أن حزب الطريق الصحيح شريك حزب الرفاه في الائتلاف الحكومي حاول دفع أربكان لتنفيذ مطالب المؤسسة العسكرية، وخصوصاً مسألة جعل التعليم الإلزامي 8 سنوات. والسبب في ذلك أن حزب الطريق الصحيح لم يكن يريد انهيار ائتلافه مع حزب الرفاه، لأن زعيمة حزب الطريق الصحيح تشيلر كانت تُدرك جيداً أنها لا تستطيع إيجاد شريك بديل عن حزب الرفاه يُمكن الاستمرار معه في الحكومة[184]. وعلى أي حال، لم تُفلح جهود تشيلر في هذا الخصوص إذ لم يُنفذ أربكان شيئاً مهماً يُذكر من مطالب المؤسسة العسكرية. ووفقاً لأحد الباحثين فإن كل ما عمله أربكان بخصوص تلك المطالب منذ صدور مذكرة 28 شباط ولغاية تقديم استقالته في 18 حزيران 1997 كان إغلاق 120 مدرسة فقط وذلك ليتجنب الوصول إلى نُقطة الصدام مع المؤسسة العسكرية [185].

كانت المؤسسة العسكرية تتابع سياسة حكومة أربكان ومدى استجابتها لتوصيات مذكرة 28 شباط خلال مدة الشهرين التي مُنحت للحكومة لتنفيذها، وتواصل في الوقت نفسه الضغوط عليها وعلى الحركة الإسلامية قبل انقضاء تلك المدة. فمنذ منتصف نيسان 1997 أكمل الجيش استعداداته العسكرية " لعمل محتمل ضد العدو الداخلي الذي هو امتداد للعدو الخارجي " [186]. وعندما عُقد الاجتماع الشهري لمجلس الأمن القومي يوم 26 نيسان استعرض التوصيات التي قدمها للحكومة قبل شهرين، وطلب منها اتخاذ اجراءات ضد النشاطات الأصولية، وبأن توصيات 28 شباط يجب أن تُنفّذ [187]. وبعد ذلك الاجتماع بثلاثة أيام فقط، أي في 29 نيسان، أعلنت المؤسسة العسكرية عن " مفهوم استراتيجية عسكرية قومية – Milli Askeri Strateji Konsepti " جديد، ووفقاً لهذه الاستراتيجية عُدّت الحركة الإسلامية الخطر الأول على الأمن القومي التركي، وتليها القضية الكردية، ثم العلاقات التركية - اليونانية [188]. وبالتزامن مع ذلك تقريباً هاجمت قوات الشرطة التركية مراكز تعليم إسلامية غير مُرخصة، للمرة الأولى منذ أن بدأ الجيش يُطالب حكومة أربكان باتخاذ إجراءات صارمة ضدها [189].

أثار هذا التشديد من جانب المؤسسة العسكرية على ضرورة تنفيذ توصيات 28 شباط، وخصوصاً تقليص معاهد " إمام – خطيب " وفق لائحة إصلاح التعليم، ردود فعل قوية من جانب الإسلاميين ومؤيديهم. ففي الأسبوع الأول من شهر أيار 1997 قدمت رابطة الصناعيين ورجال الأعمال المُستقلين " MüSIAD " بياناً يحمل تواقيع 107 رابطة ومؤسسة ومنظمة ثقافية ضد لائحة إصلاح التعليم. وأوضح رئيس رابطة الموسياد إيرول يارار أن خريجي دورات القرآن ومعاهد " إمام – خطيب " لم ينخرطوا في أية اعمال احتجاج، أو نشاطات تخريبية ضد الدولة. وهدّد البيان بأن أسماء كل من يوافق على لائحة إصلاح التعليم من الوزراء وأعضاء البرلمان، وحتى أربكان، ستُكتب في قائمة سوداء تُعلّق على أبواب معاهد " إمام – خطيب " المُغلقة. وفي 11 أيار نزل الإسلاميون إلى الشوارع، إذ تجمّع مئات الآلاف منهم (قدّرهم ياوز بحوالي 300,000 متظاهر) في منطقة السلطان أحمد باسطنبول تحت شعار " لا تغلقوا معاهد إمام - خطيب ". وكان بين المتظاهرين عدد

من نواب حزب الرفاه في البرلمان، ونائب عن حزب الوطنالأُم، ونائب رئيس حزب الوحدة الكُبرى رجب كِرش R.Kiriş، ورئيس حزب الانبعاث حسن جلال كوزل، والرئيس السابق لموقد المثقفين نوزاد يالجين تاش N.Yalcintaş، ورؤساء بلديات من حزب الرفاه، وأعضاء من رابطة خريجي معاهد إمام – خطيب، والمئات من الجمعيات والمؤسسات الإسلامية [190].

جرت مظاهرة الإسلاميين هذه دون تجاوزٍ أو إخلالٍ بالأمن، لكن مُدعي عام الجمهورية التركية ووراال سافاش، الذي عيّنه الرئيس ديميريل في هذا المنصب في 17 كانون الثاني 1997، أعلن في 21 أيار رفع دعوى إلى المحكمة الدستورية لحظر حزب الرفاه على أساس أن هذا الحزب تحوّل إلى بؤرة للنشاطات المناهضة للعلمانية [191]. وهكذا كان سافاش أول مُدعي عام يقيم دعوى لإغلاق الحزب الذي يتولى السلطة، والذي كان أكبر حزب في البلاد يومئذٍ [192]. وقد ردّ حزب الرفاه على اتهامات سافاش من خلال تأكيد أربكان بأن حزبه هو الضامن الحقيقي للعلمانية ولكنه يُريد نظاماً علمانياً على غرار الغرب، أي الفصل الكامل بين الدين والدولة. وأعلن أربكان بأن حظر الرفاه سيؤدي إلى ظهور حزب آخر في اليوم التالي وأن أصوات المؤيدين لحزب الرفاه لن تذهب لأي طرفٍ آخر أبداً. كما أوضح رئيس كتلة حزب الرفاه في البرلمان صالح كابوسز S.Kapusuz بأن اتهامات مدعي عام الجمهورية عبارة عن قُصاصات من أوراق الجرائد ولا تقوم على أرضية صلبة [193]. وفي 27 أيار وجه سافاش في مؤتمر صحفي اتهاماً ضمنياً لسياسيين من حزب الرفاه بالخيانة، وكان رد عبدالله كول، وهو من القياديين في الحزب، على ذلك بأن أولئك السياسيين سيرفعون دعوى ضد سافاش لتقديمه وثائق غير قانونية ولا أساس لها ضدهم [194].

إن إقدام المدعي العام التركي على رفع دعوى ضد حزب الرفاه جاء عقب فشل محاولات حجب الثقة عن حكومة أربكان في البرلمان، فقد حاولت أحزاب المعارضة استغلال تلك الظروف للتخلص من أربكان وحكومته إذ قدمت أحزاب الوطن الأم (بزعامة مسعود يلماز) واليسار الديمقراطي (بزعامة بولند أجويد) والشعب الجمهوري (بزعامة دنيز بايكال) مُذكرة لحجب الثقة عن حكومة أربكان الائتلافية [195]. ومن جهة أُخرى تعرض نواب حزب الطريق الصحيح إلى ضغوط وتهديدات تطالبهم للتخلي عن تأييد الحكومة لأن تأييدهم لها سيُعرض البلاد لانقلاب عسكري آخر مثلما حصل في 12 أيلول 1980، ووفقاً لما نُقل عن أربكان فإن تشيلر أبلغته بأن 50 نائباً من نواب حزبها تعرضوا للتهديد. ومن الجدير بالذكر أن بعض وزراء حزب الطريق الصحيح قد استقالوا من حكومة أربكان خلال مرحلة انقلاب 28 شباط، ففي اليوم الذي سبق اجتماع مجلس الأمن القومي في 26 نيسان 1997 استقال وزير الصناعة يالم أريز Y.Erez ووزير الصحة يلدرم اكتونا Y.Aktuna. وبعد تأزم الأوضاع منذ أواخر أيار استقالت وزيرة الدولة لشؤون المرأة والأسرة أشيلاي صايغن A.Saygin، وهي من حزب الطريق الصحيح أيضاً [196].

كان رد فعل المؤسسة العسكرية أيضاً قوياًعلى مظاهرة الإسلاميين، ففي 27أيار عُقد اجتماع مجلس الأمن القومي بحضور رئيس الوزراء أربكان، وأُعلن بعد الاجتماع عن " تطهير " الجيش من الإسلاميين [197]، حيث تم طرد 161 من الضباط والمراتب من الجيش "

بسبب ميولهم الإسلامية [198]. وفي الوقت نفسه بدأ الجيش بتصعيد الاتهامات ضد أربكان وحزب الرفاه والتهديد باستخدام القوة العسكرية، إذ اتهم رئيس الاستخبارات العسكرية في هيئة الأركان التركية الجنرال فوزي توركري F. Türkeri في 11 حزيران 1997 الإسلام السياسي (المقصود هنا أساساً حزب الرفاه) بالعمل بشكلٍ وثيق مع دولٍ إسلامية هي، إيران والسعودية وليبيا والسودان، والحصول على الدعم المالي والعسكري منها " لسحب تركيا إلى ظلامٍ لا متناهٍ... بعيداً عن الحضارة الغربية ". كما أشار إلى دعم رجال أعمال إسلاميين للحركة الإسلامية في تركيا، إضافة إلى الدعم من رجال أعمال إسلاميين وشركات في أوربا، وخصوصاً في ألمانيا الاتحادية، والذين يرتبطون بعلاقات وثيقة مع بلديات حزب الرفاه ويدعمونها مالياً، وبأن عُمدة اسطنبول أردوغان اتصل بعددٍ من تلك الشركات الإسلامية أثناء مناقشة عامة لرابطة MüSIAD في ألمانيا. كما اتهم الإسلاميين بالتعاون مع حزب العمال الكردستاني من خلال دعم بعض المطالب التي تصب في مصلحة ذلك الحزب. وصرّح توركري أيضاً أن الانتفاضة الإسلامية العنيفة وشيكة وأن الجيش اتخذ الاستعدادات لاستخدام القوة ضدها [199]. وفي اليوم نفسه أيضاً أوضح الجنرال جتين سانَر Ç.Saner في بيان موجز لرئاسة الأركان التركية أعداد وسائل الإعلام، والمؤسسات والشركات والجمعيات والمدارس التابعة للإسلاميين، أو تقدم الدعم للحركة الإسلامية في البلاد. وقد عدّد البيان 19 صحيفة و 110 مجلة، و20 محطة تلفزيون و51 إذاعة، و 2500 رابطة وجمعية، و 500 مؤسسة وأكثر من 1000 شركة، و 1200 مهجع للطلبة، وأكثر من 800 مدرسة خاصة ودورات تهيأة الطلبة لامتحانات الجامعة [200]. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن الصحف التركية الصادرة يوم 6 حزيران 1997 كانت قد نشرت خبراً مفاده أن رئاسة الأركان العامة التركية أرسلت أمر " سري " إلى جميع الوحدات والدوائرالعسكرية التركية بخصوص حظر التعامل مع الكثير من الشركات التجارية والمؤسسات المالية التي تدعم " النشاطات الرجعية ". وكان من بينها مؤسسات كبيرة وبارزة في ميدان التصدير مثل شركة " أولكر – ülker "، والشركات التابعة لمؤسسة " إخلاص – Ihlas Holding "، و " كومباسان- Kombassan " و " يمباش – Yimbaş "، و " إتفاق – Ittifak "، و " آسيا فينانس – Asya Finans " وغيرها [201]. كما أدرجت المؤسسة العسكرية الصحف ووسائل الإعلام ومهاجع الطلبة المذكورة أعلاه بوصفها " متورطة في نشاطات إسلامية تخريبية " [202].

وصلت الضغوط والتهديدات التي مارستها المؤسسة العسكرية والقوى العلمانية المتضامنة معها إلى حدود لم يكن في امكان حكومة أربكان مواجهتها. وقد وصفت افتتاحية جريدة الأخبار اليومية التركية Turkish Daily News الوضع يومئذٍ بأن الحملة لإخراج الرفاه [ من السلطة ] وصلت إلى مدياتٍ لا يُمكن تصديقها، وأشارت إلى التعسف في استخدام التضليل والتهديد لإيذاء بعض رجال الأعمال والشركات. وورد في تلك الافتتاحية أيضاً " إذا كان هناك أناس لا يشعرون بالمسؤولية يريدون إغراق تركيا في حرب أهلية فإن حزب الرفاه، الشريك الرئيسي في الحكومة، لا يستطيع أن يكون جزءاً من هذا، ولذا عليه العمل من أجل إنقاذ البلاد من الإنزلاق إلى وضعٍ قد يكون بمثابة كارثة " [203]، وهذا

ما حصل فعلاً بعد أيام قلائل. فقد أدرك أربكان مدى حساسية الوضع السياسي في البلاد، والمخاطر التي يمكن أن تنجم عن ذلك، فضلاً عن الضغوط الكبيرة التي كانت تتعرّض لها حكومته، ولذا استقر رأيه على تقديم استقالته إلى رئيس الجمهورية سليمان ديميريل في 18 حزيران 1997. ووفقاً لاتفاق تناوب السلطة بين أربكان وتشيلر عند تشكيل حكومتهما الائتلافية كان من المفروض أن يُكلف رئيس الجمهورية تشيلر بتشكيل حكومة جديدة، لا سيما أنها كانت تحظى بتأييد العدد الأغلبية من نواب البرلمان لمنحها الثقة، وهم نواب حزبي الرفاه والطريق الصحيح، وحزب " حزب الوحدة الكبرى – Büyük Birlik Partisi " [204]، الذي يتزعمه محسن يازجي أوغلو [205]. إلاّ أن رئيس الجمهورية، الذي كان يكن العداء لتانسو تشيلر، كلّف مسعود يلماز بذلك، وقد تشكّلت الحكومة الجديدة في 30 حزيران 1997 واستمرت حتى 11 كانون الثاني 1999.

رحبت الأطراف المناوئة لأربكان وحزبه باستقالة حكومته وتكليف يلماز بتشكيل حكومة جديدة، ففي اليوم التالي لتشكيل حكومة يلماز صدرت صحيفة " حريت " وعلى صدر صفحتها الأولى عنوان رئيسي هو : " نصر للقوات غير المُسلحة ". وقد اتصل رئيس الجمهورية ديميريل برئيس تحرير الصحيفة المذكورة وقدم له التهنئة على اختيار العنوان المذكور [206]. وفي محاولةٍ لاستباق أي تحديات مُستقبلية أعلنت رئاسة الأركان العامة التركية، على لسان الجنرال حسين كيفرك أوغلو، أن " عملية 28 شباط ستستمر لألف عام إذا دعت الضرورة " [207].

شهدت الأشهر التي أعقبت استقالة حكومة أربكان تسارعاً في تنفيذ بنود مذكرة 28 شباط 1997، وفي مُقدمتها إلغاء المرحلة المتوسطة في معاهد إمام – خطيب واقتصارها على المرحلة الثانوية، من خلال القانون رقم (4306) الذي أصدرته حكومة مسعود يلماز في 18 آب 1997 [208]. وترتب على ذلك تراجع عدد طلبة معاهد إمام – خطيب تراجعاً كبيراً، وساهم في هذا التراجع منع حكومة يلماز، وخلافاً لما كان قائماً، قبول خريجي هذه المعاهد في الاختصاصات المختلفة في الجامعات باستثناء كلية العلوم الدينية " كلية الإلهيات ". كما تراجع عدد تلاميذ دورات القران الكريم، التي وُضعت تحت إشراف لجنة تضم ممثلين عن مديرية الأمن، والمحافظة، ودائرة مكافحة الإرهاب، ووزارات الصحة والتربية والدرك، والإفتاء والأوقاف [209]. وفي الوقت نفسه كانت السلطات ماضية، وفقاً لتقارير منظمات حقوق الانسان في تركيا، في انتهاك حقوق الانسان من خلال اجراءاتها المتشددة ضد الأشخاص والجمعيات والمؤسسات على خلفية الميول والنشاطات الدينية، بما في ذلك ارتداء العمائم والحجاب [210].

أما بالنسبة للدعوى المرفوعة إلى المحكمة الدستورية العليا ضد حزب الرفاه فقد حُسمت في 16 كانون الثاني 1998 عندما أعلن رئيسها أحمد نجدت سيزر قرار المحكمة القاضي باغلاق حزب الرفاه " لثبوت قيامه بأعمال ضد الجمهورية العلمانية ". كما نص قرار المحكمة على منع رئيس الحزب نجم الدين أربكان، وشوكت قازان، وأحمد تكدال من ممارسة النشاط السياسي لمدة خمس سنوات. وشمل المنع نواب في البرلمان تركوا حزب الرفاه وهم ؛ شوقي يلماز، وحسن حسين جيلان، وابراهيم خليل جليك، وكذلك رئيس بلدية مدينة قيصري شكري قره تبه [211].

لقد طوى قرار المحكمة الدستورية الصفحة الأخيرة من تاريخ حزب الرفاه الإسلامي، إلاّ أن الإسلاميين سرعان ما عادوا لتأكيد وجودهم على الساحة السياسية التركية في إطار أحزاب جديدة، أولها حزب الفضيلة الذي تأسس في كانون الأول 1998 واستمر لغاية حظره من قبل المحكمة الدستورية العليا في 22 حزيران 2001، ليظهر بعده حزبان آخران هما حزب السعادة وحزب العدالة والتنمية. وقد حقق الحزب الأخير، الذي يترأسه رجب طيب أردوغان، الفوز في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 3 تشرين الثاني عام 2002 بحصوله على نسبة 34 % من الأصوات و 363 مقعد من مجموع 555 مقاعد في المجلس الوطني التركي الكبير. وقد أتاح له هذا الفوز تشكيل الحكومة، واستمر هذا الحزب في الحكم بعد فوزه مجدداً في الانتخابات البرلمانية التركية في 22 تموز 2007، وفي 12 حزيران 2011.

# هوامش الفصل السادس

(1) Birol A.Yeşilada," The Refah Party Phenomenon in Turkey " in Birol Yeşilada (ed.),Comparative Political Parties and Party Elites ،Essays in Honor of Samuel J.Eldersveld (U.S.A- University of Michigan Press-1999)p.130..

(2) أوجار، المصدر السابق، ص 277. ؛ Yücel ،op.cit ،p.77.

(3) أوجار، المصدر السابق، ص 271.

(4) Ben Lombardi ،"Turkey: The Return of Reluctant Generals " ،Political Science Quarterly ،vol. 112 ،No.2 ،Summer – 1997 ,p.193 ; Federal Research Division Staff ،op.cit ،P. 288.

(5) كانت نسب الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الأخرى المشاركة في تلك الانتخابات هي ؛ 19,8 % لحزب الطريق الصحيح، و 19,65 % لحزب الوطن الأم، و14,64 % لحزب اليسار الديمقراطي، و10,71 % لحزب الشعب الجمهوري، وتوزعت بقية الأصوات على الأحزاب الأخرى التي شاركت في تلك الانتخابات وأخفقت في الحصول على نسبة 10% المطلوبة للدخول إلى البرلمان. يُنظر،

INFO – TURK ،NO.223 ،November – December 1995،www. info – turk.be /223 E.htm

(6) محمد نورالدين، " المواجهة بين الرفاه والعسكر...، ص ص 33-34.

(7) راجع الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(8) Banu Eligur ،The Mobilization of Political Islam in Turkey (U.S.A – Cambridge University Press – 2010) ،pp. 145 -148.

(9) هلال، المصدر السابق، ص 156. ؛ يوسف ابراهيم الجهماني، حزب الرفاه : الرهان على السلطة (دمشق – دار حوران للنشر – 1997) ص 16.

(10) Yavuz ،Islamic Political Identity ،p. 221.

(11) Eligur ،op.cit ،p.149.

(12) كانت نسبة 90 % من القروض والاعتمادات التي توفرها البنوك في تركيا تذهب إلى نحو 100 مؤسسة اقتصادية كبيرة، فيما تحصل المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة على نحو 5 % منها فقط. ويتضح انعدام العدالة في توزيع القروض والاعتمادات المصرفية من حقيقة أن المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة كانت توفر 75 % من فُرص العمل في البلاد، و 60 % من سلع التصدير. يُنظر،

ميشال نوفل، " مدخل مفهومي للأزمة التركية : البُنية السياسية والحركة الإسلامية "، مجلة شؤون الأوسط، العدد 64، آب – أغسطس 1997، ص 31.

(13) Mehran Kamrava ،" Pseudo – Democratic Politics and Populist Possibilities : The Rise and Demis of Turkeys Refah Party " ،British Journal of Middle Eastern Studies ،Vol.25 ،No.2 ،November 1998,p.289.

(14) لمزيد من التفاصيل عن الخطاب السياسي لحزب الرفاه، والنظام العادل الذي تألف من 31 بنداً تناولت قضايا اقتصادية واجتماعية وثقافية، يُنظر،

هلال، المصدر السابق، ص ص 156 – 158 ؛

Eligur ،op.cit,pp.145 – 153 ; Kamrava ،op.cit ،pp.288 – 290.

(15) Yesim Arat ،Rethinking Islam and Liberal Democracy: Islamist Women in Turkish Politics (Albany – State University of New York Press-2005) p.33.

(16) Atilla Yayla ," Turkeys Leaders : Erbakans Goals " ،Middle East Quarterly ، Vol.IV,No.3 ،September 1997.
www.meforum.org/358/turkeys-leaders-erbakan-goals

(17) Henri J.Barkey & Graham Fuller ،Turkeys Kurdish Question (Lanham – ROWMAN & LITTLEFIELD PUBLISHERS ,INC – 1998) P.101.

(18) Ibid ،pp. 102 – 103.

(19) Levant Kiliç ،Turk Siyasal Hayati ،trans.by Ali Resul Usul (Anadolu Universitesi – 2003) s. 71.

(20) Taspinar ،op.cit ،p.149.

(21) Eligur ،op.cit ,p.184.

(22) Ibid ،p. 183.

(23) تشاندار، المصدر السابق، ص 12.

(24) Metin Heper ,op.cit,p.36.

(25) Birol A.Yeşilada ," Realignment and Party Adaptation : The Case of Refah and Fazilet Parties " ،in ،Sabri Sayari & Yilmaz Esmer ،Politics ،Parties and Elections in Turkey (London – Lynne Rienner Publishers -2002) p.173.

(26) كرامر، المصدر السابق، ص 143 ؛ Eligur، op.cit ,p.188.

(27) Seval Yildirim ،" The Search for Shared Idioms : Contesting View of Laiklik Before the Turkish Constitutional Court " ،in ،Gabriele Marranci (ed.) ,Moslim Societies and the Challenge of Secularization : An Interdisciplinary Approach (Heidelberg-Springer Dordrecht- 2010)p243.

وكذلك، معوض، المصدر السابق، ص 84.

(28) كرامر، المصدر السابق، ص 143.

(29) The New York Times16 ،.1.1996.

(30) Arat ،op.cit ،pp. 40 – 41.

(31) Nuket Kardam ،Turkeys Engagement With Global Womens Human Rights (U.S.A – Ashgate Publishing Limited – 2005) P.75.

(32) Arat ،op.cit ،p.45.

(33) Eligur ،op.cit,p.196.

(34) Augustus R.Norton ،Civil Society in the Middle East (Brill -1996)p.30.

(35) Taspinar ،op.cit,p. 149.

(36) تعود بدايات حركة " الرؤية القومية " في أوربا إلى عام 1971 عندما أسسها أربكان في سويسرا، التي ذهب إليها بعد الانقلاب العسكري في تركيا في ذلك العام. ونمت هذه الحركة في السنوات اللاحقة وانتشرت في أقطار أوربية أخرى، وأصبح لها تنظيم يُشرف على نشاطاتها في أوربا. وكانت علاقات أربكان قوية مع الحركة قبل وصوله إلى السلطة، وقد زار أربكان أوربا في عام 1990 للحصول على دعم مالي من الحركة وحشد تأييدها

لحزب الرفاه. وفي عام 1991 حصل الحزب على مبلغ 6 ملايين مارك ألماني منها لدعم حملته في الانتخابات البرلمانية. للمزيد من التفاصيل يُنظر،

Liza Mugge ،Beyond Dutch Borders : Transnational Politics Among Colonial Migrants ، Guest Workers and the Second Generation (Amsterdam University Press – 2010) pp. 157 -158.

(37) كرامر، المصدر السابق، ص 144 ؛Lombardi، op.cit، p 193.

(38) حسين بسلي وعمر أُوزباي، رجب طيب أردوغان : قصة زعيم، ترجمة طارق عبد الجليل (بيروت – الدار العربية للعلوم ناشرون – 2011) ص 181.

(39) للمزيد من التفاصيل عن أعمال أردوغان في الفترة التي تولى فيها منصب عُمدة اسطنبول يُنظر، المصدر نفسه، ص ص 164 – 216.

(40) معوض، المصدر السابق، ص 55.

(41) Uğur Akinci ،" The Welfare Partys Municipal Track Record : Evaluating Islamist Municipal Activism in Turkey." ،Middle East Journal ،Vol.53,No. 1 ,Winter 1999 ، p.77.

(42) بخصوص أمثلة على ذلك يُنظر،

Ibid ،pp.83 -85. ; Lombardi ،op.cit,p.193.

(43) M.Hakan Yavuz ،" Turkeys Imagined Enemies : Kurds and Islamists." ،The World Today ،April 1996 ,p.166.

(44) بسلي و أوزباي، المصدر السابق، ص 225.

(45) Sencer Ayata,op.cit ،pp.45 -46.

(46) Kepel ،Jihad : op.cit ،p. 353.

(47) Yücel ،op.cit ،p.101.

(48) سعد عبد المجيد، " الفقر في تركيا "، مجلة قضايا دولية (الباكستان)، السنة السابعة، العدد 358، 11 تشرين الثاني 1996.

(49) معوض، المصدر السابق، ص 53.

(50) Ayşe Guneş ،Ayata & Sencer Ayata ," Ethnic and Religious Bases of Voting." in ، Sayari & Esmer ،op.cit ،p.148.

(51) نورالدين، المواجهة بين الرفاه والعسكر، ص 36.

(52) Ziya Öniş ,The Political Economy… ،p. 756.

(53) لمزيد من التفاصيل بخصوص التدمير الذي تعرّض له العراق في حرب الخليج الثانية في كانون الثاني – شباط 1991، يُنظر على سبيل المثال، جيف سيمونز، التنكيل بالعراق : العقوبات والقانون والعدالة (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية – 1998) ص ص 31 – 60.

(54) Kenneth Katzman & Alfred Predos ،" Iraq : Erosion of International Isolation " ،in ، Leon M.Jeffries (ed.). Iraq: Issues ،Historical Background ،Bibliography (New York – Nova Science Publishers.Inc- 2003) p. 52.

(55) Öniş ،The Political Economy …,pp.745 – 746.

(56) Sinan Ciddi ،Kemalism in Turkish Politics : The Republican Peoples Party ، Secularism and Nationalism (New York – Routledge – 2009)p.89.

(57) تُسيطر هاتان المؤسستان على قسم مهم من وسائل الإعلام في تركيا، ووفقاً لمقالة عنهما كُتبت في عام 1996 كانت مؤسسة صباح تُصدر 8 صحف، وتمتلك لمفردها، أو بالاشتراك، 7 قنوات تلفزيونية، مع حوالي 100 إذاعة وعلى كافة الموجات العاملة. أما مؤسسة دوغان أو " حريت " فكانت تقوم بإصدار أقوى صحيفتين وهما ؛ حريت Hürrieyt، التي تصدر منذ عام 1947، وصحيفة ملليت Millieyt، التي تصدر منذ عام 1957، إضافةً إلى 9 صحف أُخرى، كما تمتلك 6 قنوات تلفزيونية مع حوالي 90 إذاعة بمختلف الموجات. كما تمتلك المؤسستان شركات أموال وبنوك ومؤسسات سياحية، وتقومان بتكوين اتجاهات الرأي العام وفق المنطلقات الغربية والعلمانية التركية التي تعني الإلحاد والعداء للدين. للمزيد يُنظر ،إبراهيم الداقوقي، " الإعلام التركي...، ص ص 22 – 23.

(58) Yavuz ،Islamic Political Identity … ،p.240. ; Eligur ،op.cit ،p.215.

(59) معوض، المصدر السابق، ص ص 55 – 56.

(60) المصدر نفسه، ص 60.

(61) Yavuz ،op.cit ،p. 240.

(62) معوض، المصدر السابق، ص 63.

(63) الجهماني، المصدر السابق، ص ص 79 – 84.

(64) لمزيد من التفاصيل عن تشكيلة حكومة أربكان يُنظر، المصدر نفسه ،ص ص 84-85 ؛ ابراهيم الداقوقي، " تركيا جسر بين الشرق والغرب "، مجلة قضايا دولية (الباكستان)، العدد 341، السنة السابعة، 15 تموز 1996، ص 17.

(65) أوجار، المصدر السابق، ص 294.

(66) Jenny Barbara White ،Islamist Mobilization in Turkey : A Study in Vernacular Politics (Seattle – University of Washington press – 2002) p. 119.

(67) Heper ،Islam and Democracy …,p.44.

(68) Eligur ،op.cit ،p. 217.

(69) راجع النص الكامل لبرنامج حكومة أربكان في ،

Erbakan Hükümeti Programi،htpp://tbmm.gov.tr/hukumetleri/HP54. htm

(70) Alon Liel ،Turkey in the Middle east : Oil ,Islam and Politics (Colorado – Lynne Rienner Publishers. Inc. – 2001) p.222.

(71) أوجار، المصدر السابق، ص ص 307 – 309 ؛ الصفصافي أحمد القطوري، حزب العدالة والتنمية والتجربة التركية المعاصرة (القاهرة – سفير الدولية للنشر- 2012) ص ص 183 – 186.

(72) Ilnur Çevik ," ray of hope for the Kurdish Issue " ،Hurrieyt Daily News (electronic edition)6 ،.8.1996. www.hurrieyt daily news. com.

(73) Ibid.

(74) ويذكر الكاتب والصحفي التركي جنكيز تشاندار، الذي كان ضمن الوفد الذي رافق أربكان في زيارته لإيران في آب 1996، أن أربكان " كان يريد أن يجمع بين تركيا وسوريا والعراق، إضافةً إلى [جلال] الطالباني و[مسعود] بارزاني، وحتى الاتجاه [الاسلامي]الذي يُمثله الشيخ عثمان [عبد العزيز]، ليناقشوا معاً ويجدوا حلاً للمسالة الكردية "، يُنظر، تشاندار، المصدر السابق، ص 15.

(75) Ilnur Çevik ،" As Refah starts addressing the Kurdish problem." ،Hurrieyt Daily News23 ،.8.1996. www.hurrieyt daily news. com.

(76) Cook ،op.cit ،p.113.

(77) حول موضوع إطلاق سراح الجنود الأتراك السبعة من قبل حزب العمال الكردستاني، وتوجه وفد إلى كردستان العراق، بضمنهم النائب الكردي عن حزب الرفاه فتح الله أرباش، وإجراء الوفد لقاءات مع عناصر قيادية في حزب العمال الكردستاني هناك، يُنظر ما نشرته الصحف التركية في الأيام الأخيرة من شهر آب والأولى من شهر ايلول 1996 ضمن التقرير الصادر في عام 1996 عن مؤسسة حقوق الإنسان في تركيا، والتقرير مُتاح على موقع : www.tuerkeiforum.net.

(78) Cook ،op.cit ،p.115.

(79) " erbakandan şenere ince asker sorunu." www.haber 5.com.

(80) Ibid.

(81) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10555، 22 أكتوبر 2007.

(82) لمزيد من التفاصيل يُنظر، أوجار، المصدر السابق، ص ص 286-290 ؛ القطوري، المصدر السابق، ص ص 181-182.

(83) Zürcher ،op.cit ،p.299.

(84) الداقوقي، " الإعلام التركي... "، ص 22.

(84) Mükerrem Hiç & Ayşen Hiç Gencer ،Turkish Economy and Politics From 1923,the Foundation of the Republic Until 2002 (Istanbul – Beykent University Press- 2009) p.171.

(85) لمزيد من التفاصيل يُنظر، مجلة قضايا دولية (الباكستان)، العدد 348، السنة السابعة، 2- 8 سبتمبر 1996، ص ص 18-19؛ الجهماني، المصدر السابق، ص ص 94-98؛ منال الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية 1969 – 1997 (بيروت – الدار العربية للعلوم ناشرون–2012) ص ص262-263.

(86) Philip Robins ،Suits and Uniforms : Turkish Foreign Policy Since Cold War (London – C.Hurst & Co. Publishers Ltd – 2003) pp.156-157.

(87) Ibid ،pp.158-159.

(88) Mark L.Hass ،The Clash of Ideologies ،Middle Eastern Politics and American Security (Oxford – Oxford University Press-2012) p. 185.

(89) Mesut Taştekin ," Turk Dış Politikasinda D-8 " ،Gazi öniversitesi Iktisadi ve Idari Bilimler Facültesi Dergisi7 ،/2 (2006) s.227.

(90) لمزيد من التفاصيل عن هيكلية التكتل، ونشاطاته اللاحقة، ومؤتمرات قمة الدول الأعضاء يُنظر ،

Ibid ,pp. 228-239.

(91) Cook ،op.cit ،pp. 118121 ،.

(92) Lombardi ،op.cit ،p. 211.

(93) Ercan Yavuz ،" ANA-REFAHi Kim Engelledi " ،Aksiyon ،sayi 652 ،.3.1996. http://www.aksiyon. com.tr.

(94) Kamrava ، Pseudo-Democratic …,p.293.

(95) Yeşilda ،The Refah Party Phenomenon…,p.141.

(96) Koonings & Krujit ،op.cit,p.167.;.130 السيد، المصدر السابق، ص

(97) Yeşilda ،The Refah Party Phenomenon…,p.141.

(98) Cook ،op.cit ،pp179 ،118 ،.

(99) Yeşilda ،The Refah Party Phenomenon ،p.141.

(100) Eligur ،op.cit ،pp.218-219.

(101) Liel ،op.cit ,p.223.

(102) Eligur ،op.cit,p.221.

(103) ibid ,p. 227.

(104) تذكر بعض المصادر أن مجموعة العمل الغربية بدأت منذ أيلول 1996، بينما تذكر مصادر أخرى أنها تأسست بعد انقلاب 28 شباط 1997. بخصوص الرأي الثاني يُنظر ؛ أوجار، المصدر السابق، ص 345. أما بخصوص الرأي الأول فيُنظر؛

Ahmet ünal ،" BÇG den Takip Kuruluna Uzanan Yol " ،Aksiyon ,sayi 16210 ،.1.1998.

(105) Ibid.

(106) لمزيد من التفاصيل يُنظر، أوجار، المصدر السابق، ص ص 347-348.

(107) Taspinar ،op.cit ،p.156.

(108)ünal ،op.cit.

(109) ümit Cizre ،Politics and Military in Turkey into the 21st Century ،European University Institute – Robert Schuman center – 2000 ,p.11. ; Baskin Oran & Atay Akdevelioğlu ،Turk Diş Politikasi : Kurtuluş Savaşindan Bugune : Olguler ، Belgeler ،yorumlar (Istanbul – Iletisim Yayinlari – 2004) p.88.

(110) الجهماني، المصدر السابق، ص ص 110-111 ؛

Taspinar ،op.cit ،p.155.

(111) مصطفى أوزجان، " أربكان... من المقاومة إلى الرضوخ لمطالب العسكر "، مجلة قضايا دولية، العدد 375، السنة الثامنة، 17 مارس 1997، ص ص 16-17.

(112) الجهماني، المصدر السابق، ص ص، 114-115.

(113) Cook ،op.cit ,p. 124.

(114) Vertigans ،op.cit ،p.69.

(115) Cook ،op.cit ،p 118.

(116) Faruk Mercan," Karadai Ikili Oynamadi Muhtemel Derbeyi Önledi "Aksiyon ،sayi 63612 ،.2.2007.

(117) Christian Moe ،Refah Revisited : Stratsbourgs Construction of Islam ،Advance Draft for Circulation at the Conference of Experts " Emerging Legal Issues for Islam in Europe " ،Central European University ،Budapest ،Hungary3 ،-4 June 2005 ، p.2.

(118) ünal ،op.cit ; Eligur ،op.cit ،p. 222.

ووفقاً لبيان صادر عن رئاسة الأركان العامة التركية قُبيل الإطاحة بحكومة أربكان قُدر عدد الذين يتابعون دورات القران الكريم بحوالي 1,850,000 طالب، وأن هذا الرقم يتضاعف سنوياً بحيث سيصل مجموعهم إلى 7 ملايين في عام 2005. أما بالنسبة لمعاهد " إمام خطيب" فقد قدّر البيان عدد طلابها بنصف مليون شخص يتلقون تعليمهم في 561 معهداً، وأن هذه المعاهد تُخرّج 53,000 سنوياً في حين أن حاجة تركيا للأئمة هي 2288 سنوياً، وأن العدد المتبقي من الخريجين يحاولون التوظف في الدولة ليكونوا نواة لكوادر الدولة الإسلامية. يُنظر، نورالدين، المواجهة بين " الرفاه " والعسكر، ص 42.

(119) Cook ،op.cit ،pp. 117-118.

(120) وفقاً لبعض المصادر أدت العمليات العسكرية والإجراءات الأمنية التركية في المناطق الكردية من تركيا منذ اندلاع الحرب ضد حزب العمال الكردستاني في 1984 ولغاية عام 1992 إلى تدمير نحو 2000 قرية، كما أُرغم حوالي 2 مليون كردي على ترك مناطقهم والتوجه إلى المناطق الغربية من البلاد. ومع اشتداد العمليات العسكرية خلال السنتين التاليتين تعرضت المزيد من القرى الكردية للتدمير، فقد صرح الحاكم الإقليمي في جنوب شرق تركيا أونال أركان في 13 تموز 1995 أن 2667 قرية أُخليت من سكانها منذ عام 1994،

Mark Muller ،" Nationalism and the Rule of Law in Turkey : The Elimination of Kurdish Representation during the 1990s " ،in ،Robert Olson (ed.) ،The Kurdish Nationalist Movement in the 1990s : its Impact on Turkey and the Middle East (Kentucky – The University Press of Kentucky – 1996) p. 182.

(121) الجهماني، المصدر السابق، ص ص 112 – 113. ؛ وانظر أيضاً،

Uğur ،op.cit.

Cengiz Kapmaz – Dincer Gokce ،" Tozlu Raflarde Unutulan Kürt Raporlari" ، www.dincergokce.blogcu.com.

(122) Cook ،op.cit ،pp.110-111.

(123) Tevik Diker ،" 28 Şubat Darbesinin Sivil Uzantilari da Cezalandirmalidir ". www.Analitikbakis.com.

(124) Ilnur Çevik ،" Time for Reconciliation and Cooling of in Turkey " ،Turkish Daily News24 ، March 1997. www.hurrieyt daily news. com.

(125) Cook ،op.cit ,p.122. ; Çağaptay ،op.cit ،p.11.

(126) Ilnur Çevik ،" They have decided not to give a chance to serve " ،Turkish Daily News19 ،. July. 1996. www.hurrieyt daily news. com.

(127) Cem Uzandan Bomba Aciklamalar ،" 28 Şubat Medya Darbesidir " ، www.Medyaradar.com.

(128)" Darbeleri Medya Hazirlar ! (Foto Galeri)"،www. Postmedya. com ; "Manşetlerdeki 28 şubat : Darbeye Giden Yolda Medyanin rolu" ،www.Sde.org.tr.

(129) Mumtaz Ahmad ،" Islam and Democracy : The Emerging Concensus " ،The Journal of Turkish Weekly20 ، June 2005. www.turkishweekly.net.

(130) Sayari ،Sabri ،" Turkeys Islamist Challenge " ،Middle East Quarterly ،vol.III ,No. 3. www.meforum.org/358/turkeys-leaders-erbakan-goals

(131) Alan Makovsky ،" How to Deal with Erbakan " ،Middle East Quarterly ،vol ,IV ,No.1 ،March 1997.www.meforum.org/335/how-to-deal-with-erbakan.

(132) The New York Times10 ،.8.1996 ،and 8.9.1996.

وعدّت جريدة الفاينانشيال تايمز اللندنية زيارات أربكان إلى إيران وليبيا من بين الأسباب المهمة لإسقاط حكومته. يُنظر،

The Financial Times7 ،.4.2003.

(133) The New York Times ,10.8.1996.

(134)Ibid.

(135) The New York Times ,21.8.1996.

(136) Fatih Uğur ،" BÇG de Derin Devlet Faaliyetiydi" ،Aksiyon ،Sayi 63826 ،.2.2007.

(137) Cengiz Çandar," 28 Şubat Darbesinde Israil Var" ، www.ukam. org.

(138) Makovsky ،op.cit.

(139) بخصوص تصريح بريجنسكي راجع ما ذكره أربكان في مقابلةٍ أجرتها معه جريدة الشرق الأوسط بعد مرور عشر سنوات على انقلاب 28 شباط، الشرق الأوسط، العدد 10555، في 22 اكتوبر 2007. أما بخصوص وصف الدبلوماسي الغربي لأربكان، يُنظر،

James Dorsey ،" Europeans Rebuffs Strengthen Erbakan Dreams of Closer Islamic Ties " ,Washington Report on middle East Affairs ،March 1997 ،p. 24.

(140) Cevik Pir & Martin Sherman ،" Formula for Stability : Turkey Plus Israel " ،Middle East Quarterly ،Fall 2002 ،vol ،IX ،No.4 ، ,www.meforum.org/511/formula-for-stability-turkey-plus-israel.

(141) The New York Times1 ،.7.1996 ;281 الصالح، المصدر السابق، ص.

(142) الصالح، المصدر السابق، ص 298.

(143) Nuh Yilmaz," Israil Washingtonu 28 Şubate Nasil Ikna Etti "،www.haber10.com.

(144) أوزجان، المصدر السابق، ص 17.

(145) Cengiz Çandar28 ، Şubat Darbesinde Israil Var.

(146) Pir & Sherman ،op.cit.

(147) Cengiz Çandar28 ، Şubat Darbesinde Israil Var.

(148) Ibid. ; Cengize Çandar ," 28 Şubattaki Washington ve Israil " www.hurriyet.com.tr.

(149) انظر مثلاً، نورالدين، المواجهة بين " الرفاه " والعسكر، ص ص 38 – 39.

(150) Eligur ،op.cit ،pp.218 -219.

(151) Evrin Güvendik ," Teoman Koman darbeyi Eylul 1996 de söyledi " ، www.sabah.com.

(152) يذكر الصحفي التركي المعروف جنكيز تشاندار أن استخدام مُصطلح " انقلاب ما بعد الحداثة " يُنسب إليه وإلى المؤرخ برنارد لويس. ويقول أنه التقى لويس في إحدى المناسبات فسأله الأخير " لماذا يُنسب هذا المصطلح إليك ؟ لقد سمِعت به قبلاً ". وعندما استفسر منه تشاندار عن كيفية سماعه بالمصطلح أجاب لويس " لقد سمعت هذه العبارة في رئاسة الأركان " وكان لويس على علاقة وثيقة برئاسة الأركان التركية على حد قول تشاندار. يُنظر، Cengiz Çandar28 ، Şubat Darbesinde Israil Var.

(153) Bülent Erandaç ،" 28 şubatin Silahsiz Kuvvetleri " ، www.takvim.com.tr.

(154) Mercan ،op.cit.

(155) ابراهيم الداقوقي، " بعد إنذار الجيش لحكومة أربكان : مستقبل الحكم في تركيا "، مجلة قضايا دولية، العدد 375، السنة الثامنة، 17 مارس 1997، ص 19. (156) ذُكِرت توصيات أو تدابير مذكرة 28 شباط بصيغ مُختلفة نسبياً في الكتبوالدراسات المعنية بالموضوع. وقد اعتمدنا في هذا الموضوع على ؛ أوزجان، المصدر السابق، ص ص 15-16. ؛ هلال، المصدر السابق، ص ص 197-199. ؛ الجهماني، المصدر السابق، ص ص 118 – 120 ؛

Niyazi Gunay ،Implementing the " February 28 " Recommendations : A Scorecard ،The Washington Institute for Near East Policy ،Research Notes ،Number 10 ،May 2001 ،pp.5 – 16.

وقد نشر هذا المصدر الأخير نص التوصيات أو التدابير باللغة التركية أيضاً، وتابع ما تم اتخاذه من اجراءات لتنفيذها بعد استقالة حكومة أربكان.

(157) نور الدين، تركيا : الصيغة والدور، ص 114.

(158) أوزجان، المصدر السابق، ص 14. ؛

Eligur ،op.cit ،p.221.

(159) Taspinar ،op.cit ،p.156.

(160) الجهماني، المصدر السابق، ص 125. وكان أربكان قد قال في 4 آذار 1997 رداً على أسئلة بعض الصحفيين الخاصة بمضامين مناقشات مجلس الأمن القومي وطلبات القوات المسلحة " أود أن أؤكد هنا على حقيقةً واقعية هي أنه لا يمكن لمجلس الأمن القومي أن يطلب من الحكومة أو البرلمان تنفيذ هذا الأمر أو ذاك، لأنه يُقدم توصيات إلى الحكومة، لا سيّما وأن البرلمان هو الذي يُقرر ما يمكن تنفيذه، وأن الحكومة هي المسؤولة عن السلطة التنفيذية وتستمد قوتها من البرلمان الذي يُقرر إقامتها أو إقالتها، وليس مجلس الأمن القومي ". يُنظر، الداقوقي، " بعد إنذار الجيش لحكومة أربكان... "، ص 20.

(161) وفقاً لما ذكره مصطفى أوزجان فإن كوركوت أوزال، الشقيق الأكبر لرئيس الجمهورية الأسبق توركوت أوزال، والسياسي المخضرم في حزب الوطن الأم أوصى جناحي الائتلاف في حكومة أربكان اتخاذ قرار بإجراء انتخابات مُبكرة ليكون بمثابة ردٍ ديمقراطي على الجيش. ويذكر الجهماني أن أحد مساعدي أربكان دعا أيضاً إلى إجراء انتخابات عامة مُبكرة لتسوية الخلاف بين الجيش والحكومة. يُنظر، أوزجان، المصدر السابق، ص 14. ؛ الجهماني، المصدر السابق، ص 125.

(162) Turkish Press Review from Turkish Ministry of Foreign Affairs ، 3.3.1997. www.hri.org /news /turkey.

(163) Fulya Atacan ،" Explaining Religious Politics at the Crossroads : AKP- SP " ،in ،Ali Carkoglu & Barry M.Rubin (eds.) ،Religion and Politics in Turkey (L0ndon – Routledge – 2006) p. 51.

(164) Aras Erdoğan ،Umut Adam Ecevit (Istanbul-Kesit Yayinlari-2006) p. 80.

(165) Ridvan Akar ve Can Dundar ،Ecevit ve Gizli Arşivi (Istanbul – Image Kitabevi – 2008) p.398.

(166) "28 Şubat Sozlugu ! Beşli Çete Neydi " ، www.medyafaresi. Com.

(167) Eligur ،op.cit ،p.220.

(168) Sabah22 ،.2.1997.(169).118 الجهماني، المصدر السابق، ص
(170) المصدر نفسه، ص 126.
(171) Akar ve Dundar ،op.cit ،p. 397.
(172) Sabah31 ،.3.1997.
(173) Sabah1 ،.4.1997.
(174) Eligur ،op.cit ،p.220.
(175) Uğur ،op.cit.
(176) Habil Teciman ve Bülent Bengisu ،Koşke " Gül " Harekati (Akis yayinlari – 2007) SS.92 – 94. ; Rasim Ozan ," 28 Şubat Darbesi ve Süleyman Demirel " ، www.takvim.com.tr.
(177) Ilnur Çevik ," Bring down Refah and you will have stronger Refah " ،Turkish Daily News27 ،.Sep.1996. www.hurrieyt daily news. com.
(178) " 28 Şubat Darbesi Bana Karşi Yapildi " ،gündem.milliyet.com.tr.
(179) Rasim Ozan ،op.cit.
(180) " Demirel : 28 Şubata darbe denilmez ",www.ntvmsnbc.com.
(181) Yavuz ،Islamic Political Identity ،p. 246.
(182) " 28 Şubat postmodern darbesinin öyküsü "،www.haber7.com.
(183) Sabah ,21.3.1997.
(184) Ilnur Çevik ،" Turkey cant afford such political maneuvering " ،Turkish Daily News ، 3 April 1997. www.hurrieyt daily news. com.
(185). هلال، المصدر السابق، ص 199
(186) Unal ،op.cit.
(187) Ilinur Çevik ،" Refah has two options : Fall in line or leave " ،Turkish Daily News ، 28 April 1997. www.hurrieyt daily news. com.
(188) Yavuz ،Islamic Political Identity,p. 246.; Eligur ،op.cit ،p.222.
(189) The New York Times29 ،.4.1997.
(190) Eligur ،op.cit ،pp.225 – 226.; Yavuz ،op.cit ،p.246.
((191) Ibid ,pp.226 – 227. ; Zürcher ،Turkey : A Modern history,p.301.
(192) أوجار، المصدر السابق، ص 349.
(193) Eligur ،op. cit ،p. 227.
(194) الجهماني، المصدر السابق، ص ص 146 – 147.
(195) المصدر نفسه، ص ص 144 – 145.
(196) المصدر نفسه، ص 145. ؛ الصالح، المصدر السابق، ص ص 316 – 317.
(197) The New York Times27 ،.5.1997.
(198) Zürcher ،Turkey : A Modern History ،p.301.
(199) لم يتسنى لي الإطلاع على النص الكامل لتصريحات الجنرال توركري، واعتمدت في جمع أبرز مضامينه على ؛ نورالدين، المواجهة بين " الرفاه " والعسكر، ص ص 41-42. ؛ Eligur ،op.cit,p.228. ; Zeynep Alemdar ،" Fears of a military coup intensify " ،Mid – East Realities13 ،.6.1997.

(200) Eligur ،op. cit ،p. 222.

(201) Tecimen ve B.Bengisu ،op.cit ،pp.95 – 96.

(202) Taspinar ،op.cit ،p. 156.

(203) Ilinur Çevik ،" Time has come for Refah to quit government " ،Turkish Daily News ، 11 June 1997. www.hurrieyt daily news. com.

(204) تأسس حزب الوحدة الكبرى رسمياً في 29 كانون الثاني 1993 برئاسة محسن يازجي أوغلو. وقد شارك في الانتخابات البلدية وفاز برئاسة 11 بلدية، كما دخل الانتخابات البرلمانية في عام 1995 بالإتفاق مع حزب الوطن الأم، وحصل فيها على 7 مقاعد في المجلس الوطني التركي الكبير، ثم انضم إليه لاحقاً نائب آخر هو دوراك أونلو D.Unlu فصار للحزب 8 مقاعد، للمزيد من التفاصيل يُنظر ،Yücel,op.cit، pp. 113-115.

(205) H.Tecimen ve B.Bengisu ،op.cit ،p.97; الصالح،المصدر السابق، ص 318.

(206) Vural Savaş ،Emperyalizmin Uşaklari : Ihanetin Belgeleri2 ، Baski (Ankara – Bilgi yayinlari – 2005) p. 225.

(207) Cook ،op.cit ،p. 126.

(208) Savaş ،op.cit ،pp. 225 – 226.

(209) نورالدين، تركيا : الصيغة والدور، ص ص 114 – 116.

(210) لمزيد من التفاصيل حول ما تم رصده من انتهاكات في هذا الصدد بين 28 شباط 1997 و 28 شباط 1998 يُنظر ؛

Human Rights Violations Concerning 28 February Period. www.mazlumder. org.

(211) H.Tecimen ve B.Bengisu ،op.cit ,pp.101 – 102.